



PROVISIONAL

A/40/PV.101
16 December 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الأولى بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

(اسبانيا)	السيد دي بنييس	<u>الرئيس</u> :
(كوستاريكا)	السيد بيروكال موتو (نائب الرئيس)	<u>شم</u> :
(قطر)	السيد الكواري (نائب الرئيس)	<u>شم</u> :
(قبرص)	السيد موشوتاس (نائب الرئيس)	<u>شم</u> :

- قضية فلسطين : [٣٣] (تابع)

(١) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة

للتصرف

(ب) تقرير الأمين العام

(ج) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥البند ٢٢ من جدول الاعمال (تابع)قضية فلسطين

(١) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/40/35)

(ب) تقرير الامين العام (A/40/168-S/17014)

(ج) مشاريع القرارات A/40/L.23 الى A/40/L.25

السيد الصباغ (البحرين) : السيد الرئيس ، يسرني أولاً أن أتوجه بالشكر الجزيل الى رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، نظراً لما تبذله اللجنة الموقرة من جهود دائبة هدفها إبراز التوصيات التي اقترتها الجمعية العامة ، وإيجاد حل عادل لقضية فلسطين حتى يتساح للشعب الفلسطيني استرجاع حقوقه وتحقيق مصالحه المشروعة . وقد ساعدت اللجنة على نصرته قضيته وتعريف المجتمع الدولي بها . إن قضية فلسطين هي محور نقاشنا اليوم ولا غرابة في ذلك فهي تناقش منذ عدة عقود وستبقى قابلة للنقاش والمداولة ما دامت بلا حل ، وتجدر الإشارة الى أن الجمعية العامة ومجلس الأمن قد اتخذتا على مدى تلك السنوات العديد من القرارات ولكن دون أن تلاقي التنفيذ . وهكذا نظل نراجع في أماكننا في نقاش مكرر ومعاد .

إن هذه القضية الشائكة هي لب مشكلة الشرق الاوسط وجوهرها الذي لا ينكره أحد وأن تسويتها سوف تجلب الاستقرار والسلام لكل دول الشرق الاوسط وتمتدز الأمن والسلام الدوليين .

وإن هذا بطبيعة الحال لن يتحقق أبداً ما دام الشعب الفلسطيني لم يتح له تقرير مصيره وإقامة دولته على ترابه الوطني . وإن إنجاز هذا الهدف يتمشى مع تحقيق الهوية التاريخية والوطنية الفلسطينية وهي حق من حقوق الشعوب جمعاء . لذلك لقي كفاح الشعب الفلسطيني كل تأييد ومساندة من مختلف الشعوب والدول المحبة للسلام .

بعد تقسيم فلسطين وإقامة الدولة العبرية كان من المؤمل أن تقوم دولة فلسطينية استنادا الى قرار التقسيم ١٨١ (د-٣) في عام ١٩٤٧ ، إلا أن مجلس الامن حينذاك لم يمارس مسؤولياته في أن يضع في اعتباره إقامة دولة فلسطينية . وتوالى السنوات بعد قرار التقسيم المشؤوم ولم يحرم الفلسطينيون من اقامة دولتهم على تراب وطنهم فحسب بل وسلب كل ما تبقى من اراضيهم بالقوة كالضفة الغربية وقطاع غزة ، واحتلت اراض عربية اخرى بل وضمت الى اسرائيل كهضبة الجولان السورية . واستمرت اسرائيل في ممارساتها العنصرية والعنوانية ، فقد انكرت الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة الى وطنه وحقه في الكفاح وتحرير ترابيه الوطني ووصفته بأنه اهاب وحاولت طمس وجوده والغاء هويته الوطنية بهتى الطرق . وانتهكت حقوق الانسان الفلسطيني وهي جزء من حقوق الانسان عامة متجاهلة اتفاقيات جنيف وحدثت تغييرات شاملة سياسية وجغرافية وديموغرافية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . واقامت المستوطنات وطردت رؤساء البلديات وحاولت اغتيالهم وأغلقت المدارس والجامعات ، واعتدت على الاماكن المقدسة .

إن هدفنا في الامم المتحدة أن نعزز ارادة المجتمع الدولي ، وقد تمثلت هذه الارادة الجماعية في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ . والاعلان الذي صدر عن المؤتمر المذكور قد نادى بعقد مؤتمر دولي للسلم معني بقضية فلسطين التي هي لب قضية الشرق الاوسط هادفا الى حل شامل للنزاع العربي الاسرائيلي عن طريق إقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون عاصمتها القدس العربية .

ان هذا المؤتمر أصبح ضرورة ملحة في الوقت الحاضر ، على أن تقوم الأمم المتحدة برعايته ويشترك فيه مختلف الفرقاء ، بما فيهم بطبيعة الحال منظمة التحرير الفلسطينية بمفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، التي يعتبر اشتراكها ضروريا في كل المساعي والجهود السلمية .

وفي دورتنا الماضية ، أكد القرار ٤٩/٢٩ دال للجمعية العامة أن عقد المؤتمر سيكون إسهما بناء لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي ، وذلك وفقا للمبادئ التوجيهية الثابتة التي دعمتها دائما الأمم المتحدة .

ونحن نناشد الجمعية العامة أن تدعو الأمين العام ، وذلك بالتشاور مع مجلس الأمن ، لاتخاذ الاجراءات الضرورية لعقد هذا المؤتمر . وغني عن الذكر أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية تاريخية وقانونية تجاه حل القضية الفلسطينية .

إن عقد المؤتمر المذكور سيكون له اثر كبير في تحقيق آمال الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وإخراج المنطقة من خضم هذا الصراع الدامي والاستقطاب الدولي ووضع نهاية للعنف والإرهاب المتزايدين يوما بعد يوم نتيجة لتعنت اسرائيل ورفضها الانصياع لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وتحديها لارادة المجتمع الدولي . وانه ليس من المبالغة القول ان تعنت اسرائيل قد أدى الى تفاقم الوضع وزيادة حدة التوتر في المنطقة .

إن الوقائع والقرائن تؤكد لنا يوما بعد يوم ان اسرائيل دولة غير محبة للسلام ، من خلال سجلها المدواني والارهابي منذ قيامها وحتى يومنا هذا ، بل انها ساعدت على ادخال الارهاب الى منطقتنا .

وان تفاض بعض الدول الكبرى عن موقف اسرائيل المتعنت والرافض للسلام ليس من مصلحة السلام والاستقرار في المنطقة . هل من العدل أن نقيم الدنيا ولا نقعدها لقتل مواطن امريكي واحد ونتفاض عن الفارة الاسرائيلية الارهابية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس حيث قتل وجرح اكثر من ١٠٠ شخص فلسطيني وتونسي ، وكذلك عن اغتيال الكسندر عودة مدير مكتب الصداقة العربية الامريكية في كاليفورنيا ، وهو مواطن امريكي من اصل عربي .

إن هذه الأحداث جميعاً نعتبرها أرهاها يجب التصدي له بكل الوسائل . لابد من وقف العدوان الإسرائيلي المتواصل ضد الشعب الفلسطيني والعربي ، وإلا فمن الصعب أن نتفكر بما ستؤول إليه المنطقة من اضطراب وتوتر وقلق ، وقد ثبت أن سياسة القمع والقتل والتشريد ومصادرة الأرض لن تجدي نفعا ، فما ضاع حق وله مطالب .

وإن دولة البحرين تنوء بالاتفاق الأردني الفلسطيني المشترك الأخير ، وهو علامة بارزة وشجاعة لدفع عجلة السلام الحقيقي إلى الأمام والخروج من حالة الحرب واللامس التي تمر بها المنطقة اليوم .

إن تقرير الأمين العام في الوثيقة A/40/1 عن أعمال المنظمة الدولية لعام ١٩٨٥ أشار إلى أن في إمكان مجلس الأمن أن يركز على حل مشكلة أو مشكلتين من المشاكل العالمية المعقدة . وفي رأينا ، أن المشكلة الفلسطينية وهي لب مشكلة الشرق الأوسط جديرة بهذا الاهتمام ، ويجب أن تحظى بالرعاية الأولى .

وجدير بالذكر أن عددا من وزراء الخارجية للدول الأعضاء في مجلس الأمن وذلك في اجتماعه التاريخي يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ في مناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين للمنظمة ، طالبوا بالتوصل إلى حل سريع للموقف المتفجر في الشرق الأوسط .

ولا حاجة بنا إلى تكرار القول أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين دعيا إلى حل النزاع ، إنما يشكلان أساسا صالحا لحل هذه المشكلة الفلسطينية التي شارفت على نهاية عقدها الرابع ولا تزال دون حل . وهكذا تبقى العبرة في التنفيذ وليس في اتخاذ المزيد من القرارات .

إن هذين القرارين وعشرات القرارات الأخرى ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط قد حملت على إجماع دولي لابد من احترامه بل وتنفيذه . إننا هنا ندعو كل الدول ولاسيما تلك التي لها صلة بالنزاع ، أن تبذل جهودها وتمارس إرادتها السياسية من أجل إقامة سلام عادل ودائم وإقرار الحقوق الفلسطينية والعربية في إطار الشرعية الدولية ، وأن تنعم كل دول المنطقة بالأمن والسيادة والسلام والامتقرار وخاصة بعد أن أثبتت السنوات الماضية أن سياسة التوسع والقمع والسيطرة التي تمارسها إسرائيل لم تؤد إلا إلى زيادة التوتر واتساع العنف . وهكذا يتأكد للجميع أن

إعادة الأراضي العربية مقابل السلام الحقيقي الذي ينادى به العرب اليوم هي السبيل
الأوحد لإقامة سلام حقيقي ينعم به الجميع . إن السلام المفروض بالقوة والرعب وسياسة
فرض الأمر الواقع هو سلام هش لن يمدد أبدا وقد أثبتت الأحداث والقرائن ذلك .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وعلى مدى

عقود ، استمر الكفاح البطولي الذي يتسم بالإصرار والذي يخوضه الشعب الفلسطيني في
سبيل الحرية والاستقلال والكرامة وإقامة دولة خاصة به . وخلال هذه السنوات كلها ،
كان من الجلي أن إيجاد حل عادل ودائم وشامل للأزمة في الشرق الأوسط ، يتطلب إيجاد
حل لقضية فلسطين وفقا ليمشاق الأمم المتحدة ، والاحترام الكامل لحق الشعب
الفلسطيني في تقرير مصيره واستقلاله الوطني . وليس هناك أدنى شك في أن الجمعية
العامة سوف تتخذ مرة أخرى نفس الموقف .

وتمثل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف قضية مطروحة أمام ضمير
المجتمع الدولي ، لذلك فهي من مسؤولية الأمم المتحدة . ومع ذلك تبقى حقيقة أنه في
نهاية القرن العشرين ، وفي السنة الأربعين من انشاء الأمم المتحدة ، لا يزال الشعب
الفلسطيني محروما حتى من حقه في البقاء ، وخرج إلى الوجود مئات الآلاف من
الفلسطينيين ، أجيال في الواقع ، يعيشون كلاجئين بلا أرض تخصهم ، ويقضون حياتهم في
المخيمات . ان مصيرهم يناقش الآن في هذه الجمعية بسبب حقوقهم وبسبب أنهم لن
يستسلموا للعدوان .

لقد حاولت اسرائيل ، بلا جدوى ، أن تحطم ارادة الشعب الفلسطيني من خلال
العدوان والارهاب والتوسع والسيطرة . ان هذه هي العقبة الرئيسية أمام أعمال حق
الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحل الأزمة في الشرق الأوسط . إن التدخل واستخدام
القوة الفاشلة وإرهاب الدولة الذي تتبعه اسرائيل تؤدي هي جميعها إلى إبعاد السلام
عن الشرق الأوسط وعرقلة كل المحاولات والمبادرات الرامية إلى التوصل إلى حل عادل
لل قضية الفلسطينية .

وقد استمر ذلك طوال سنوات ، ولا يختلف هذا العام عن ذلك باستثناء ان التدابير القمعية قد تضاغت في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، كما يجري بناء مستوطنات جديدة على الاراضي الفلسطينية وتستمر عملية ضم الاراضي بلا هوادة ، في تجاهل تام للشعب الدولي لها . وما زالت اسرائيل تحتل الضفة الغربية وقطاع غزة والقسم ومرتفعات الجولان السورية واجزاء من لبنان .

ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين مهما كانت بعيدة عن حدود اسرائيل ، فهي هدف دائم لقنابلها وهجماتها . وفي محاولة لتدمير كل ما هو فلسطيني ، يلحق الموت والدمار بمناطق جديدة ، وتتم الهجمات المسلحة على عدد متزايد من البلدان المستقلة ذات السيادة . وبدأت اسرائيل ، متابعة لعدوانها وارهابها ، تصل الى الطرف الآخر من منطقة البحر الابيض المتوسط مهددة أمن دول مستقلة باسم ما تسميه بمصالح أمنها . وقد كان قصف تونس انتهاكا صارخا لسيادة هذا البلد غير المنحاز والمستقل والمحسوب للسلم ، وللمبادئ الاساسية لميثاق الأمم المتحدة وقواعد السلوك الدولي . إن الأعمال التي تؤدي بمنطقة الشرق الاوسط والبحر الابيض المتوسط الى حالة من الانفجار يجب ايقافها من خلال إجراء دولي متضافر .

وفي الرسالة التي وجهها السيد رادوفان فلايچكوفيتش ، رئيس مجلس الرئاسة في يوغوسلافيا بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني ، أشار الى انه قد :

"آن الاوان ان يوقف المجتمع الدولي سياسة وممارسة الارهاب الصادر عن الدولة اللتين تطيلان أمد معاناة شعب ، وتعرضان للخطر أمن الشعوب الأخرى . ويجب اتخاذ تدابير عاجلة ومحددة لتمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق طموحاته الوطنية المشروعة ."

ولا يمكن لأي بلد ، سواء كان صغيرا أم كبيرا ، أن يحقق مصالحه ويحميها بانتهاك مبادئ الميثاق . فسياسة القوة والامر الواقع وفرض ارادة خارجية لا يمكن أن تقبل في الشرق الاوسط ولا في أي مكان آخر في العالم . ولقد اثبت الشعب الفلسطيني بنضاله الطويل أنه لا يمكن أن يتحقق حل دونه أو على حسابه . وما من آلة حربية مهما بلغت قوتها يمكن أن تكون صنوا لارادة الشعوب في أن تفوز بحقها غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال ، وفي أن تحصل على دولة على ترابها الوطني بالذات .

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الشعب الفلسطيني له هويته العرقية والتاريخية والثقافية والجغرافية ، وهويته السياسية وحقه في أن يبت على نحو مستقل في مصيره . يجرى التعبير عنهما من خلال منظمة التحرير الفلسطينية وتتمتع هذه المنظمة بقيادتها برئاسة رئيس اللجنة التنفيذية السيد ياسر عرفات ، بالتأييد الكامل والثقة من جانب

الشعب الفلسطيني . فهذه الارادة وهذا الدعم يتجليان في العضوية الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية في حركة عدم الانحياز ومركز المراقب الذي تتمتع به في الامم المتحدة ، والاعتراف بها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ولقد إرتأت بلدان عدم الانحياز دائما أن السلم والامن لا يمكن تمييزهما إلا من خلال حل الازمة الناجمة عن انكار حقوق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال . وينبغي للمجتمع الدولي الا يقبل وجود هذه الازمات واستمرارها .

وفي الاجتماع الوزاري الذي انعقد في لواندا بأنغولا ، أكدت بلدان عدم الانحياز مرة أخرى تضامنها الثابت مع النضال العادل للشعب الفلسطيني وتأييدها الكامل له ، كما فعلت دائما منذ اول قمة في بلغراد . وأكد المؤتمر أن الازمة التي تؤثر على كل مجالات العلاقات الدولية يمكن حلها على أفضل نحو من خلال الحوار ، خاصة المفاوضات المتعددة الاطراف في إطار الامم المتحدة . وكرر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز أن عقد مؤتمر دولي لبحث مسألة الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة يشكل أفضل إطار للتوصل الى حل عادل ودائم وشامل .

إن عقد مثل هذا المؤتمر باشتراك كل الاطراف المعنية مباشرة في الصراع العربي الاسرائيلي ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء مجلس الامن ، حظي بالتأييد أيضا من اللجنة المعنية بفلسطين التي تضم ثمانية بلدان أعضاء في حركة عدم الانحياز ، ويوغوسلافيا عضو فيها . والجدير ذكره أن لجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تحت القيادة القديرة للسفير ماساميا ساري مهتل السنغال ، تسعى من أجل الهدف ذاته .

ويجب على الامم المتحدة ومجلس الامن بشكل خاص أن يدعما قضية الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير والاستقلال والحصول على دولته الخاصة به . وسوف يترك العجز عن عمل ذلك المجال مفتوحا أمام التلاعب بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، والاعمال الوحشية العدوانية التي ترمي الى القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني بأسره .

وتقدم يوغوسلافيا المستقلة غير المنحازة تأييدها الكامل للشعب الفلسطيني وممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية . ولا يمكن أن يكون هناك حل بمعزل عن الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية . وينبغي لهما أن يشاركا على قدم المساواة في كل الجهود والمداولات والمؤتمرات الخاصة بقضية فلسطين .

إن تحقيق حل عادل ودائم لازمة الفرق الاوسط وحق كل الشعوب والبلدان في تلك المنطقة في التنمية المستقلة والامنة لابد من ضمانها على اساس الانحياز غير المشروط لاسرائيل من كل الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة في حرب عام ١٩٦٧ وما تلاها بما في ذلك القدس . ولا بد لهذا الحل ان يستند الى تحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، اي حقه في العودة الى وطنه ، الى التراب الذي طرد منه ، والحقوق في الحرية وتقرير المصير ، والحق في انشاء دولته الخاصة به على ترابه الوطني .

السيد وصي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن

الدورة التاريخية الاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة تنظر في قضية فلسطين التي ما فتئت معرجة على جدول اعمالنا منذ انشاء هذه الهيئة العالمية العظيمة . وليست هناك قضية اخرى في التاريخ المعاصر نوقشت وجرى التداول بشأنها على هذا النحو المستفيض ، ومع ذلك تبقى المشكلة بغير حسم ولا تزال تمثل تهديدا للحلم والامن الدوليين . وخلال الفترة التي نستعرضها ، عجز المجتمع الدولي مرة اخرى عن تحقيق اية نتائج ملموسة نحو حل ناجح لهذه المشكلة التي طال امدها . بل على العكس من ذلك ، تزداد الموقف على نحو مطرد خلال هذه الفترة ، وكشفت اسرائيل اكثر فاكثرا من مخططاتها العنيفة الرامية الى القضاء على الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

إن إسرائيل التي تنتهك كل قواعد القانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة شنت عدواناً آخر على سيادة ووحدة أراضي تونس ، وهي بلد يبعد أكثر من ١٥٠٠ ميل عن حدودها . وكان هذا العمل العدواني مظهراً جديداً لسياساتها التي لا يكل لاضطهاد الشعب الفلسطيني وتمقيته . إن السياسة الإسرائيلية القائمة على العدوان والاحتلال والاضطهاد والتوسع في الشرق الأوسط تزيد من تدهور الحالة في المنطقة . ويجب أن ينظر في قضية فلسطين ، وهي مركز المشكلات في المنطقة ، باعتبارها مسألة بالغة الأهمية .

وبالنسبة لمداولاتنا ، أمامنا آخر تقرير للأمين العام (A/40/168) وآخر تقرير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/40/35) ويشيد وفد بلادي بالأمين العام وبرئيس اللجنة وأعضائها على هذين التقريرين القيمين وكذلك للجهود المخلفة المؤوبة من أجل إعلاء قضية الشعب الفلسطيني وتميزها .

وقد أكد وفد بلادي بمضة مستمرة على أن الحالة المتفجرة الراهنة في الشرق الأوسط هي نتيجة مباشرة لظلم تاريخي وقع عندما اقتلع الشعب الفلسطيني بالقوة من دياره وبلاده . ونحن مقتنعون بنفس القدر أنه لا يمكن التوصل إلى سلم دائم وعادل في المنطقة إلا بإعادة الحقوق الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف ، بالكامل ، إلى الشعب الفلسطيني . إن تلك الحقوق تستند إلى مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، وإلى أحكام القانون الدولي ولا يمكن أن يحرم أي شعب من التمتع بهذه الحقوق تحت أي ذريعة . لقد أصبح الكيان السياسي للشعب الفلسطيني حقيقة معترفاً بها دولياً ، لا يمكن التشكيك فيها .

وموقف بنغلاديش من قضية فلسطين يقوم على أساس إيماننا الذي لا يحيد بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والتزامنا العميق بقضية الشعوب المقهورة في العالم كله ، التي تخوض نضالاً عادلاً لكي تتحرر من عبودية الاستعمار والتمييز . وعلى أساس هذا الموقف المبدئي الحازم ، بذلنا جهوداً مستمرة ومخلصة لإعلاء القضية العادلة للشعب الفلسطيني في جميع المحافل الدولية . وأكدنا من جديد إيماننا العميق بأن أي جهد دولي لإعادة السلم في الشرق الأوسط يجب أن يقوم على أساس الحل الشامل للمشكلة ،

يضمن ، في جملة أمور ، الانسحاب الكامل غير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس الشريف وإعادة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد .

ويشعر وفد بلادي بالقلق بشكل خاص إزاء الظروف السائدة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة . وفي آخر تقرير عن هذا الموضوع تم التأكيد على أن الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة تتأثر تأثراً جوهرياً كنتيجة مباشرة لسياسات الاحتلال الاسرائيلي التي تتبعها اسرائيل طوال أكثر من عقدين . فالى جانب السيطرة السياسية والسياسات التي تهدف الى القضاء على الشخصية الفلسطينية ، كان للاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية عدد من النتائج الاجتماعية الاقتصادية البعيدة المدى . فاقتمادات الضفة الغربية وغزة يجرى ربطهما باقتمادات اسرائيل . وأصبحت تابعة خادمة لها . وأدت سياسة الاستيطان الى مصادرة الاراضي الفلسطينية وضم القدس واستيطان المواطنين اليهود هناك . والاستنزاف المنهجي لموارد المياه في الضفة الغربية واستعمالها لخدمة حاجات المستوطنين اليهود أدت الى جفاف خطير واجبار المزارعين الفلسطينيين على التخلي عن منازلهم التي أقاموا فيها منذ أجيال متعاقبة . والآثار الديمغرافية المترتبة على الاحتلال مزعجة للغاية . وهذه السياسات البغيضة وغير القانونية التي تطبقها اسرائيل على الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة تتناقض على نحو واضح مع اتفاقيات جنيف ويجب وقفها فوراً .

لقد أوضحت التطورات في الشرق الاوسط في العقود الاربعة الماضية أن العمل الدولي المنسق ، تحت اشراف الأمم المتحدة ، هو شرط أساسي للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة للمشكلة . ومن ثم يعلق وفد بلادي أهمية خاصة على العقد المبكر لمؤتمر السلم الدولي المقترح بشأن الشرق الاوسط . ونحن نقدر تمام التقدير المبادرة الحالية التي يباذلها الأمين العام بغية تحقيق هذا الهدف .

إن خطة السلم العربية التي يؤيدها وفد بلادي تماما باعتبارها أساسا سليما لحل شامل للمشكلة والخطط الأخرى التي قدمتها مختلف الدوائر معروضة على المجتمع الدولي . والمطلوب الآن هو بدء عملية السلام لتوليد الإرادة السياسية اللازمة وبمفصلة خاصة من جانب الدول الكبرى التي تستطيع أن تؤثر على التطورات في المنطقة . إن الحالة في الشرق الأوسط بالغة الخطورة ومتفجرة وأي تأخير آخر في بدء عملية السلام قد يؤدي إلى أزمة لا يمكن السيطرة عليها بالكامل ، وتجعل من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، إعادة السلام إلى تلك المنطقة .

ومن سوء الحظ أنه في الوقت الذي يقوم فيه المجتمع الدولي ببذل جهد متجدد لإعادة السلام إلى المنطقة ، تقوم إسرائيل بجهد مستمر لزيادة حدة التوتر في المنطقة لتعرض للخطر عملية السلام الحالية . لقد بذلت جهودا مستمرة لعرقلة أية مبادرة جديدة ، بذريعة أو بأخرى . ومن ناحية أخرى زادت الحالة سوءا عن طريق توسعها المستمر وعدوانها الذي لا يتوقف على الشعبين العربي والفلسطيني . إننا نشيد بأشقائنا العرب الذين أبدوا ، في مواجهة السياسات العدوانية التي تنتهجها إسرائيل ، أقصى درجة من ضبط النفس والحنكة ، والذين يواصلون بذل كل جهد ممكن من أجل السلم الدائم في المنطقة .

تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية خاصة نحو الشعب الفلسطيني . وإن فشلنا في الماضي في تنفيذ قراراتنا ومقرراتنا قد شجع إسرائيل على أن تكشف سياستها القائمة على العدوان والاحتلال ضد الشعب العربي والفلسطيني . ولابد من وقف هذا الاتجاه وعكسه . وأملنا الوطيد أن تتداول الدورة التاريخية الحالية بشأن قضية فلسطين بمزيد من الحكمة وبعد النظر ، بغية اعتماد أسلوب محدد للعمل لبدء عملية السلام في المنطقة .

وفي الختام ، اسحوا لي أن أؤكد من جديد تأييدنا الكامل لاشقائنا الفلسطينيين وتضامننا معهم في نضالهم البطولي من أجل استعادة حقوقهم الوطنية غير القابلة للتصرف ، في ظل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلهم الشرعي والوحيد . إن قضيتهم عادلة ومشروعة ونصرهم أكيد .

السيد خليل (مصر) : السيد الرئيس ، تأتي مناقشة موضوع القضية الفلسطينية أمام الجمعية العامة اليوم في توقيت وظروف ، يمكن القول إنها أكثر الاوقات ملاءمة لبذل جهد صادق ، وادق المراحل حساسية ، منذ اندلاع هذا النزاع في فلسطين ، من أجل السعي نحو التوصل الى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للموقف في الشرق الاوسط .

لقد شهد العام الاخير ، منذ حديثنا أمام الجمعية العامة في كانون الاول/ديسمبر الماضي ، أحداثا جساما ، وتطورات ذات دلالات تاريخية عميقة سوف يكون لها بكل التأكيد أثرها المباشر والعميق على كل جهد للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية .

وفي مقدمة هذه التطورات ، تأتي متابعة الاوضاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية وغزة والقدس الشريف والتي اوضحت أن الشعب الفلسطيني لا يزال يقاوم بكل الصلابة والعناد جميع محاولات إسرائيل في كسر ارادته وتحطيم مقاومته . ولقد تابعنا بكل الاعجاب والتأييد مقاومة أبناء الضفة والقطاع ضد الاجراءات الاسرائيلية القهرية التي مضت إسرائيل تنفذها في مدن وقرى الاراضي المحتلة . هذه الاجراءات التي بدأت بمحاولة عقيمة للتأثير على الحياة الثقافية

للأجيال الجديدة من أبناء الشعب الفلسطيني ، وامتدت الى عمليات عنف منظم ، تناولت هدم المنازل وطرد المواطنين ومصادرة اراضيهم واحتجازهم اداريا ، واعلان مناطق عسكرية كاملة بمدن الضفة كمناطق عسكرية خاضعة للحكم العسكري المباشر . وصاحب كل ذلك عملية استيطانية شجعتها الدولة الاسرائيلية ، وقامت بها جماعات من المستوطنين ذات توجهات توسعية وايدولوجيات لن يصيبها سوى الهزيمة والانحجار في نهاية المطاف . لقد وقف أبناء الشعب الفلسطيني ، وفي طليعتهم هؤلاء الشباب الذين ولدوا في الاراضي المحتلة وعاشوا حياتهم حتي الآن لا يعرفون سوى القهر الاسرائيلي ، يتمنون لكل ما تقوم به اسرائيل من ممارسات ، مشبتين بذلك ان جنود الوطنية الفلسطينية لم تهزم ولن تهزم ، وإن سعي الفلسطينيين من أجل حصولهم على حق تقرير المصير سيتوج في نهاية المطاف بالنجاح .

وعلى مستوى محاولات التسوية نفسها فقد وضع استمرار الجانب العربي في الدفع نحو تسوية سلمية للنزاع . وتعرز ذلك التوجه من خلال الاتفاق الاردني الفلسطيني في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥ . هذا الاتفاق الذي وصفه جلالة الملك حسين في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٧ ايلول/سبتمبر الماضي ، انه يمثل "الالية" الممنية بتنفيذ اقتراحات مؤتمر القمة العربي في فاس ، وهي الاقتراحات التي تؤكد توجه الامة العربية الى السعي للتوصل الى تسوية سلمية من خلال المفاوضات . ولقد طرح العاهل الاردني في كلمته أمام مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في ٧ آب/اغسطس ١٩٨٥ عناصر ومفهوم هذا الاتفاق الاردني الفلسطيني ، كما تحدث في هذا الموضوع ، أمام المؤتمر نفسه ، السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وأوضح المؤتمر في بيانه الختامي " انه أخذ علما وبالتقدير ، التوضيحات التي قدمها الزعيمان العربيان للاتفاق الاردني الفلسطيني" .

ولم يقتصر الامر على هذا التطور الهام في المواقف العربية ، بل وضح ان الجانب الفلسطيني/الاردني يتحرك بجدية وصدق ، من أجل بدء مرحلة من المفاوضات النشطة التي يمكن ان تثمر وتسفر عن حل عادل ينهي هذا الكابوس من المعاناة وعدم

الاستقرار والعنف الذي يتعرض له الشرق الاوسط بشكل عام ، وابتداء الشعب الفلسطيني على وجه الخصوص .

وفي هذا السياق ، جاء موقف الملك حسين أمام الجمعية العامة عندما أوضح الاستعداد للاشتراك في مفاوضات ، تحت الاشراف الملائم ، مع اسرائيل وبشكل مباشر تنفيذاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الأمن ، وان يتم ذلك من خلال عقد مؤتمر دولي تشترك فيه الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن .

ومن ناحية منظمة التحرير الفلسطينية ، فلقد أوضح نعم إعلان القاهرة الصادر عن رئيس المنظمة ، السيد ياسر عرفات يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، والذي أعادت تأكيده القيادة الشرعية المنتخبة لمنظمة التحرير في اجتماعها الأخير في بغداد ، ان المنظمة تعلن شجبها وادانتها لجميع عمليات الارهاب ، سواء تلك التي تتورط فيها الدول أو التي يرتكبها أفراد أو جماعات ضد الاطرياء والعزل في أي مكان . ولقد تضمن هذا الاعلان التاريخي المنزيد من النقاط التي يجب علينا الوقوف أمامها ، وقراتها بكل الاهتمام لما لها من دلالات وتوجهات* .

وفي هذا الاطار نبرز النقاط التالية التي وضعها الإعلان :

اولا : استمرار التمسك بالسلام والسعي لتهيئة المناخ في المنطقة وعلى الصعيد الدولي للتصوية السلمية والمعادلة .

ثانيا : دعم اختيار التوجه السلمي من جانب كل الاطراف العربية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وبضمان مجلس الأمن ، وفي ظل الشرعية الدولية ، وهي قرارات اكدتها - طبقا لإعلان القاهرة - قمة الدار البيضاء سنة ١٩٨٥ .

ثالثا : إعادة التمسك بحق كل الدول في المنطقة في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، بما فيها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيروكال موتو (كوستاريكا) .

فوق أرضه وإقامة دولته الفلسطينية . وهو ما سبق أن تضمنه إعلان جنيف الخامس بالمؤتمر الدولي لفلسطين عام ١٩٨٢ الذي كان لمصر شرف المشاركة فيه .

لقد تابعت مصر عن قرب هذه التوجهات العربية ، وشاركت بفاعلية في هذه التوجهات التي كان لمصر شرف سبق إليها والدفع نحوها ، بكل الشجاعة وال إخلاص اللذين تستوجبهما هذه المواقف التاريخية ، والنضال الممتد الذي مارسته الأمة العربية جمعاء من أجل ضمان استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . وأوضحت مصر بجلاء وحسم وجهة نظرها الثابتة في كيفية تسوية القضية الفلسطينية ، وذلك من حيث :-

أولا : ان التسوية العادلة للقضية الفلسطينية تستوجب احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حق تقرير المصير ، وإقامته دولته على أرضه .

ثانيا : إن التسوية الدائمة للموقف تستلزم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بمفاتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

ثالثا : ان التسوية الشاملة للنزاع تتطلب انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية والفلسطينية التي احتلت بعد يوم ٥ حزيران/يونيه سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية ، والاعتراف لجميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، بحقوقها جميعا في العيش في امان وامن جوار .

هذا هو الموقف الذي تتبناه قاعدة عريضة وكذلك تشارك في هذا التبنى قاعدة اخرى من الاطراف العربية ، التي تأمل في التوصل الى حل ملموس للنزاع يحفظ لكل طرف حقوقه ، ويمون مصالحه الحيوية وحقه في العيش في سلام ، ويبقى ان يقوم الجانب الاسرائيلي بالتحرك الايجابي لمقابلة ما يطرحه الطرف العربي من خطط واقتراحات لكيفية تسوية القضية .

وفي هذا الشأن فإن هناك الكثير من العناصر التي يجب ان تظهر بشكل اكثر وضوحا في الموقف الاسرائيلي ، لكي يمكن القول بشكل قاطع ان الوضع قد أصبح معسدا لهذا الجهد الجاد الذي تتطلبه مساعي التسوية .

والحقيقة أننا نشهد حاليا ، أيضا ، اقتناعا متزايدا لدى شرائح هامة في المجتمع الاسرائيلي بضرورة التسوية السلمية للنزاع ، إلا ان قوى التوسع وفرض السيطرة والنفوذ مازال لها أيضا صوتها المسموع في اسرائيل . من هنا يجب ان تنجح قوى السلام في دحر نظريات أصحاب التوسع .

كذلك فإن هناك على الجانب الاسرائيلي اعترافا واضحا الآن "بالمشكلة الفلسطينية" وبأن للفلسطينيين حقوقا مشروعة ، وهو ما اقرته اسرائيل واعترفت به في اطرآت السلام الموقعة في واشنطن في ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ . إلا ان من الضروري ، أيضا ، ان تقرر اسرائيل نهائيا اختيارها للسلام والعيش في امن جوار ، وأن تعلم بأن الترجمة العملية للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها بطبيعة الحال حقه

في تقرير المصير - حق شعب له هذا الحق الطبيعي ، فابنائه يتجاوزون عدة ملايين . هذا الحق مازال مطلوباً ومطلباً الى اليوم . كذلك مطلوب أن تتعايش اسرائيل - مثلما فعل الجانب العربي - مع الواقع الذي تفرضه حقائق الموقف ، ويتمثل هذا في ضرورة الاعتراف بأن للشعب الفلسطيني ممثلين شرعيين ، يجب التحدث اليهم والتفاوض معهم . من هنا يأتي دائماً تأكيدنا - تأكيد مصر وغيرها - بأن رفض التحدث الى منظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها لن يؤدي إلا الى تعقيد الموقف وعرقلة جهود التسوية ووصولها الى طريق مسدود .

ان استمرار محاولات ضم الارض ، أو التوسع على حساب فلسطيني الضفة والقطاع لن يؤدي في حقيقة الامر إلا الى إهدار كل فرس التسوية السلمية ، بل ويهدد بامتداد النزاع على مدى زمني لا يمكن لطرف أن يتبين نهاية له أو أبعاده من حيث العنف المستخدم ، وتأثير ذلك على كل اقليم الشرق الاوسط ، وايضا خارجه في الدائرة اللصيقة بهذه المنطقة بل وفي العالم أجمع .

ولقد طالبت مصر دائماً أن تقوم اسرائيل تأكيداً لنواياها السلمية ، باجراءات لبناء الثقة ليس فقط لدى الفلسطينيين بالضفة والقطاع ، ولكن أيضاً على مستوى النزاع في الشرق الاوسط ومازلنا ننتظر حتى الآن تنفيذ هذه الاجراءات لبناء الثقة . اود أن اقتبس في هذا السياق من كلمة القاها رئيس بلادي ، محمد حسني مبارك ، أمام الجمعية العامة في دورتها الـ ٢٨ حين قال :

"... اسمحوا لي أن أوجه من فوق هذا المنبر نداء الى الشعب الاسرائيلي بقبول تحدي السلام ، ورفض مفاهيم التوسع وضم الاراضي بالقوة ، والتعبير عملياً عن الرغبة في التعايش والتآخي مع الشعب الفلسطيني . إن أمام اسرائيل فرصة ذهبية للتوصل الى ملام حقيقي شامل يجعل الحدود القائمة بينها وبين العرب مراكز جذب واتصال وتبادل لا مواقع للخنادق والحواجز والاملاك الشائكة . إن على كل منا أن يعطي في سبيل هذه المصالحة التاريخية الكبرى ، ولا يمكن أن نخطو نحو المستقبل بمفاهيم الماضي وعقده ورواسبه ،

كما انه لا يجوز ان يفكر أي طرف في فرض شروط السلام ، لان السلام المفروض لا يعمدو أن يكون هدنة مسلحة ودعوة للشار ومصدرا لمزيد من اراقة الدماء والعنف والعداء" . (A/38/PV.10 ، ص ١٦ و ١٧)

تؤمن مصر أن الاطار الملائم لمثل هذه التسوية التي تسعى اليها وتتحرك نحوها ومن أجلها ، هو في عقد مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الاطراف على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . مؤتمر تطرح من خلاله افكار ورؤية ومفهوم كل طرف من أطراف النزاع . مؤتمر تتم داخله مفاوضات بين الاطراف المعنية ، تمهيد للفلسطينيين حقوقهم الوطنية المشروعة . مؤتمر يحقق في نتائجه السلام والامن للجميع ، ويؤدي الى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة وتأكيد حق جميع دول المنطقة في البقاء وفي تأمين حدودها بما في ذلك اسرائيل ، وحققا جميعا في العيش في امن وسلام وحسن جوار .

لقد جاء في الرسالة التي ارسلها رئيس مجلس الامن الى الامين العام في ١١ آذار/مارس ١٩٨٥ تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٢٩ بخصوص عقد مثل هذا المؤتمر الدولي :

"وقد اتضح من هذه المشاورات [مشاورات رئيس المجلس باعضائه] أن جميع الاعضاء تقريبا يؤيدون مبدأ عقد مثل هذا المؤتمر . ويرى عدة أعضاء انه ينبغي أن يعقد في أبكر وقت ممكن ؛ ويرى البعض الآخر أن الشروط التي متتيج عقد مثل هذا المؤتمر لم تتحقق بعد" . (A/40/168 ، ص ٢)

إن بلادي تأمل أن تكون كل الاطراف الآن قد أصبحت في وضع تقدر فيه جدوى وامكانية عقد مثل هذا المؤتمر ، خاصة وأن أعضاء مجلس الامن ، من واقع رسالة رئيس المجلس في آذار/مارس ١٩٨٥ مثلما سبق الإشارة اليه بعاليه ، قد وجهوا الدعوة للامين العام لمتابعة مشاوراته حول الموضوع بأي شكل يراه مناسبا . وفي هذا السياق ، أعاد الامين العام في تقريره رقم A/40/779 حول الحالة في الشرق الاوسط في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ التذكرة باقتراحاته الخاصة باستخدام "آلية" مجلس الامن لتعزيز

البحث عن تسوية في الشرق الأوسط أو استكشاف طرق أخرى في الأمم المتحدة لتقديم
الامكانيات التي يتطلبها السعي إلى تحقيق سلم دائم في المنطقة أي في منطقة الشرق
الأوسط .

يردد الكثيرون أن تاريخ التسوية في الشرق الأوسط هو تاريخ الغم الخائفة ولا
يسمى سوى أن أعيد هذا القول أمامكم ، إلا أنني أضيف أن مصر متمضي في طريقها تبذل
كل الجهد من أجل دفع جهود التسوية السلمية من أجل خير شعب فلسطين وجميع شعوب
الشرق الأوسط ، وذلك باقتناع الغم المتاحة أمامنا . وهو واجب يجب أن يشارك فيه
الجميع ، وكل من يسعى ويبغي حقا سلاما حقيقيا عادلا دائما في الشرق الأوسط واستقرارا
تتطلع إليه جميع الشعوب .

السيد دجودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن مأساة الشعب الفلسطيني التي تستأير باهتمامنا اليومي على نحو متزايد لتذكرنا بأن المجتمع الدولي مازال غير قادر على وضع نهاية لمحنة هذا الشعب . حقا ، إنه لم يتم حتى الآن التوصل الى أي تسوية عادلة ودائمة يمكن أن تعالج البعد الوطني للمشكلة الفلسطينية .

لقد انقضى ما يقرب من أربعة عقود منذ أن أصبح الشرق الاوسط مسرحا لصراع نشأ نتيجة لتطورات خطيرة لا تظهر أية بادرة على أنها ستنتهي في المستقبل القريب . وعلى العكس من ذلك ، فإن كل شيء يدل على أن كل تطور في هذا الصراع ، خاصة بسبب امتداده مؤخرا الى مناطق جديدة في العالم ، أدى الى زيادة تفاقم التهديد المستمر للسلم والامن الدوليين .

إن قضية فلسطين هي في المقام الاولي قضية شعب طرد من بلده ، وطلب من ممتلكاته وأرغم على العيش في المنفى . وهي أيضا قضية تصميم ذلك الشعب على ألا يتنازل عن حقه في البقاء ، وحقه في الحرية والاستقلال وفي أن يواصل نضاله المثالي من أجل تحرير أراضيه واستعادة حقوقه الوطنية السليبة . وهي أخيرا قضية عناد المحتل الذي يصرّ على حرمان ذلك الشعب من حقوقه ويحتل أراضيه ويستخدم القوة والعدوان بشكل منهجي من أجل تحقيق مخططاته في السيطرة على شعوب المنطقة .

ولوقت طويل يجري إخفاء لبّ هذه المشكلة عن عمد . ولوقت طويل تبذل محاولات لتحويل قضية فلسطين الى مجرد مشكلة لاجئين يقدم لها في أفضل الحالات ما يسمى بالحل الإنساني . ولوقت طويل أراد البعض التركيز على ظواهر هذه الازمة الخارجية وحدها ، وبالتالي تجاهل الطبيعة الحقيقية التي تتسم بها المشكلة ، الا وهي انكار حقوق الشعب الفلسطيني واحتلال أراضيه .

ونتيجة لتضحيات الشعب الفلسطيني والمحن التي تعرّض لها في مواصلته النضال بتصميم ، فرض الواقع الوطني الفلسطيني نفسه على الصعيد الدولي ، واعترف المجتمع الدولي في نفس الوقت بشرعية الحقوق الفلسطينية وبأن منظمة التحرير الفلسطينية هي

الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهي شريك في أي جهد أو تفاوض يرمي إلى إحلال السلم .

وإن الجمعية العامة ، باعتبارها بعدالة نضال الشعب الفلسطيني وبتحديد العناصر الأساسية للصراع ولحلّه ، التزمت منذ ١١ عاما بسلوك السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى التسوية النهائية والعادلة لهذا الصراع . وبعد أن تم تحديد العناصر الأساسية لتسوية المشكلة تم تأكيدهما ، فإن بإمكان هذا النهج الصحيح أن يحدد منذ سنتين الإطار الوحيد للتفاوض : عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط .

والآن وبعد أن تم تحديد العناصر والإطار اللازم لتسوية المشكلة ، ينبغي توجيه كل الجهود نحو إزالة العقبات التي لاتزال تعترض طريق السلم ، حتى يتسنى لجميع أطراف الصراع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الاشتراك على قدم المساواة في ذلك المؤتمر الذي أيدته جميع الدول العربية .

وإذا كان هذا المؤتمر لم يتيسر عقده بعد ، فإن سبب ذلك أيضا كان عناد القادة الصهيونيين الذين يواصلون فرض الشروط ووضع العراقيل ومعارضة كل جهود السلام وكل المبادرات بما في ذلك المبادرة التي وافق عليها رؤساء الدول العربية في فاس في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ .

وتزداد الحالة في الشرق الأوسط سوءا يوما بعد يوم بسبب سياسة العدوان والارهاب التي يمارسها دون عقاب النظام الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني والدول العربية في المنطقة . كما تزداد حدة أعمال القمع التي ترتكب كل يوم ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة ، والتي تتم في إطار عملية منهجية تستهدف ضم بقية الأراضي العربية وتصفية الوجود الفلسطيني .

وتتقترن بأعمال القمع تلك حملة إبادة حقيقية ضد الشعب الفلسطيني امتدت حتى أراضي المغرب التي وصلها هذا الشعب الذي عانى الكثير من النفي والمحن . إن العدوان الأخير على تونس ، بالإضافة إلى ما سببه من سقوط العشرات من الضحايا الأبرياء ، هو محال واضح على هذا الاتجاه الطبيعي ، اتجاه تعميد الإرهاب الذي لم يوقفه حتى مبدأ السيادة بمقتضى القانون الدولي .

وعلى ضوء الانتهاكات المستمرة لسيادة الدول العربية التي تعرضت أراضيها للغزو والاحتلال ، وعلى ضوء أبشع المذابح التي لن ينسى التاريخ اسماءها من دير ياسين الى صبرا وشاتيلا وكذلك الهجمات القاتلة التي تشن على السكان المدنيين والاهداف المدنية ، فإن المجتمع الدولي ، ومجلس الامن بوجه خاص ، لم يستطع تجاوز حدود التأنيب البسيط .

وكذلك على ضوء ما أبداه القادة الصهيونيون من ازدراء لقرارات منظماتنا ، وعلى ضوء قرارهم بضم مرتفعات الجولان وإعلانهم جعل مدينة القدس الشريف "عاصمة أبدية لهم" ومواصلة سياستهم الرامية الى استعمار الاراضي العربية المحتلة بإقامة المستوطنات وتغيير الوضع الديمغرافي والطابع الجغرافي لتلك الاراضي تغييرا جذريا ، لم يكن أمام المجتمع الدولي من خيار غير اصدار الادانات وظل عاجزا عن اتخاذ التدابير الفعالة التي تقتضيها خطورة هذه الحالة .

والحقيقة هنا هي أن الهيئة التي جعلها الميثاق مسؤولة عن الاضطلاع بالمهمة الجسيمة المتمثلة في صيانة السلم والامن الدوليين عجزت عن أداء واجبها . ففي حالة النظام الصهيوني العنصري في تل ابيب كما هو الوضع في حالة النظام العنصري في بريتوريا ، لم يستطع مجلس الامن ، وهذا أمر طبيعي ، التصرف بالحزم والشدة اللذين تقتضيهما خطورة الحالة والتهديد الخطير للسلم والامن الدوليين .

والاسوأ من ذلك أن مجلس الامن ، على عكس الجمعية العامة رفض دائما الاعتراف بالبعد الوطني للمشكلة الفلسطينية كما عجز عن بذل الجهود اللازمة للتعجيل بعملية السلم التي بدأتها الجمعية العامة وللعمل من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط في موعد مبكر .

وتود الجزائر أن تؤكد من جديد تأييدها الذي لا يتزعزع للشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، في نضاله العادل الرامي الى استعادة حقوقه الوطنية المشروعة وإقامة دولته المستقلة في فلسطين . إن الشعب الفلسطيني ، الذي ضحى بدمائه وعرف النفي والتشريد ، يستحق عن جدارة حقه في الحرية والكرامة والاستقلال .

وفي مواجهة خطر توسع الصراع في الشرق الاوسط الى مناطق أخرى من العالم وإزاء تفاقم الحالة بكل ما يترتب على ذلك من آثار على السلم والامن الدوليين ، حان الوقت لأن يظطلع المجتمع الدولي بمسؤولياته وأن يتخذ جهودا حاسمة بغية وضع حد لسياسة العدوان والتهديد ، ووضع حد لاحتلال الاراضي العربية ، وكفالة استعادة الشعب الفلسطيني في النهاية كل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير المصير والعودة وإقامة دولته المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني .

السيد دياتا (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ونحن نتكلم في

إطار المناقشة حول قضية فلسطين ، يود وفدي قبل كل شيء أن يعرب عن شكره للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وأن يشيد بها ، وخاصة رئيسها السفير ماسبا ساري ممثل السنغال ، على التقرير الممتاز الذي قدم اليه والذي يعد شاهدا على العمل الرائع الذي تقوم به اللجنة من أجل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الذي لا يمكن لمعاناته إلا أن تشير أي فرد أو حكومة تؤمن بالعدل ومثل الأمم المتحدة .

إن قضية فلسطين المطروحة علينا موجودة منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة . إنها تاريخ شعب ظل طوال أربعين عاما يعاني من النفي والتشريد منذ طُرد بالقوة من أرضه . ولكن الحقيقة المذهلة أنه رغم تلك المحنة وذلك الظلم الفادح الذي تعرض له ذلك الشعب ، فإنه لم يفقد الأمل مطلقا ويناضل بتصميم قوي على استعادة حقوقه المشروعة .

لقد وصلت قضية فلسطين اليوم الى مرحلة حرجية تتطلب مزيدا من العمل النشط من جانب الدول الاعضاء في منظماتنا في السعي من أجل تحقيق حل عادل ودائم . اننا نشهد كل يوم أعمال قمع عنيفة وممارسات غير مشروعة تقوم بها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى بما فيها القدس ، انتهاكا للقانون الدولي وأي قدر من الشعور بالاخلاقيات . وتستخدم اسرائيل كل الاساليب من أجل القضاء على المقاومة الفلسطينية قضاء مبرما ، بما في ذلك الاعتقالات الجماعية

والتعصية ، والترحيل الجماعي للأفراد بالقوة ، وإقامة المستوطنات والتوسع فيها ، وتغيير الطبيعة الجغرافية والتركيب السكاني لتلك الأراضي ، فضلا عن كل التدابير التي تتخذها إسرائيل انتهاكا لاتفاقيات جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب وحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب . كل أعمال القمع هذه والارهاب المؤسسي التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني لا يمكن إلا أن تشير مخط الضمير الانساني .

وبالتالي مما لا يشير الدهشة انه نظرا لتلك الاعمال الهمجية يقيم النظام الصهيوني التعاون مع نظام الاقلية في جنوب افريقيا الذي يستخدم كما تعلم الجمعية العامة ، نفس الاساليب لكي يقضي على المطالب والطموحات المشروعة للأغلبية السوداء . إن جرائمها البشعة وانتهاكاتهما المتكررة للقوانين وقواعد السلوك الدولي ، وهجماتهما على كرامة الإنسان وتعاونهما الشرير بهدف تحقيق مزيد من الفعالية في قمع الشعوب التي تخضع لنيرهما بالقوة ، ينبغي ان تشير الخط والادانة من قبل الرأي العام الدولي .

وبالاضافة الى أعمال القمع باشكلها كافة التي اشرت اليها ، تظهر إسرائيل أيضا المعجزة والازدراء الكامل لمنظمة الأمم المتحدة برفضها احترام العديد من القرارات التي اتخذت بالنسبة لقضية فلسطين .

إن موقف التحدي هذا ونظام الارهاب هذا الذي اقامته إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما فيها القدس ، لا يمكن ولا يجب ان يستمر الى ما لا نهاية ودون عقاب . وفي رأينا ان مسؤولية اقناع إسرائيل باتتبع سياسة تتفق مع رغبات المجتمع الدولي تقع قبل كل شيء على مجلس الأمن - وخاصة اعضاء الدائمين - وذلك في إطار المسؤوليات الخاصة التي اوكلها اليه الميثاق في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وتأمل بلادي أن مجلس الأمن سيقوم بتلك المهمة بكل الصرامة المطلوبة ، وذلك باتخاذ تدابير عاجلة ليس فقط من أجل وضع حد فوري للسياسات الضارة التي تنتهجها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما فيها القدس ، بل أيضا لحمل إسرائيل على احترام القرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمتنا بشأن

فلسطين والشرق الاوسط . ويجب توخي العقوبات الصارمة والالزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وعلينا ان نتذكر ان اسرائيل أنشأتها منظمتنا ، ولكن للألم نسيت اسرائيل نفسها دروس التاريخ ، دروس تاريخها ذاته ، وتحاول تجاهل حق شعب آخر في الوجود ، والأسوأ من ذلك ، أجبرته على العيش في المنفى واستولت على كل ممتلكاته .

وتود النيجر التأكيد من جديد هنا انها ستواصل دعم النضال البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه الأساسية اقتناعا منا بعدالة تلك القضية . ونود أيضا ان نؤكد مرة أخرى إننا نعتبر أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الاوسط وأنها تؤثر بصورة مباشرة على السلم والاستقرار في تلك المنطقة . وفي رأينا أن أي جهد لا يأخذ تلك الحقيقة في الاعتبار سيكون مصيره الفشل . ومن ثم نعتقد ان أية مفاوضات ترمي الى التوصل الى حل سلمي لمشكلة الشرق الاوسط وفلسطين ينبغي أن تتضمن المشاركة الفعالة من جانب الشعب الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد . ولابد أن نذكر في هذا الصدد أن منظمة التحرير الفلسطينية في موقفها وبياناتها قد أثبتت قدرا كبيرا من المرونة وحنان النية من أجل تسهيل التوصل الى حل سلمي للقضية ، على عكس الموقف العدواني والحربي الذي تتخذه اسرائيل .

إن المفاوضات التي ستجرى يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضا انه لا يمكن تحقيق حل عادل ودائم في المنطقة بغير الانسحاب الكامل غير المشروط لاسرائيل من كل الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما في ذلك القدس ، وبغير استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه ، وحقه في تقرير المصير وحقه في إقامة دولة وطنية مستقلة .

لقد وافقت الجمعية العامة على عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط في قرارها ٥٨/٢٨ جيم ، وحظي هذا القرار بتأييد يكاد يكون اجماعيا . وهذا يكشف عن الحاجة الملحة التي يشعر بها المجتمع الدولي الى التوصل الى حل للمنطقة يأخذ في اعتباره على نحو سليم الطموحات المشروعة لكل أطراف الصراع .

وتأمل بلادي ، التي أيدت هذا القرار ، أن كل الدول وبمففة خاصة تلك التي تتحمل المهمة الجسيمة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفقا للميثاق ، متبذلة كل ما في وسعها من أجل أن ينفذ هذا المؤتمر فعلا ، وذلك بعدم إقامة أية عقبات أو بالمساعدة في القضاء على أية عقبات . إننا على ثقة أنه بتوافر التصميم السياسي المطرد على تهيئة الظروف الملائمة ، ستتمكن منظمتنا من إنهاء صفحة محزنة من صفحات تاريخها ، وهي تلك الصفحة التي تتناول محنة الشعب الفلسطيني .

السيد ادينجي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نعم قرار

الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) الذي اتخذ في ١٩٤٧ على إنشاء دولتين في فلسطين - دولة يهودية ودولة عربية . وكان هذا هو الاساس القانوني لإنشاء دولة اسرائيل . وقد طلبت الامم المتحدة من اسرائيل ، كشرط لانشائها الموافقة على خطة الامم المتحدة لتقسيم فلسطين . غير ان اسرائيل قد مارمت لسوء الطالع منذ نشأتها سياسات واماليب تنتهك عن عمد التعهدات التي قطعتها على نفسها بحرية . ودأبت على انتهاج سياسة توسعية وعدوانية ضد الدول العربية المجاورة وقد الشعب الفلسطيني . ولاسبيل الى اخفاء أن مخطط اسرائيل يستهدف ضم كل الاراضي التي خصمت للفلسطينيين بموجب خطة الامم المتحدة للتقسيم .

وطوال ما يقرب من أربعين عاما واصلت الجمعية العامة مناقشة قضية فلسطين ومسألة الشرق الاوسط . واتخذت قرارات عديدة تطالب باستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وبذلت جهودا كبيرة للتوصل الى حل سلمي للصراع الذي يدور في الشرق الاوسط والذي تشكل لبه قضية فلسطين . غير ان كل هذه الجهود قد منيت بالفشل بسبب تعنت اسرائيل والدعم غير المشروط الذي تتلقاه دوما من دولة عظمى . واستغفلت السلطات الاسرائيلية هذا الدعم الذي يمنع مجلس الامن من اتخاذ القرارات الواجبة وتدرجيا ضمت الاراضي واستولت عليها وعززت قبضتها عليها ببناء مستوطنات دائمة فوقها دون مراعاة للرأي العام العالمي والمكوك الدولية التي هي طرف فيها .

إن تصريحات اسرائيل بشأن مركز الاراضي العربية المحتلة لا تدع مجالا للشك في نواياها . فقد اعلنت اسرائيل دون لبس ان هذه الاراضي المحتلة تشكل جزءا من اسرائيل وانها لا تعتزم إعادتها الى اصحابها الامليين . وتشكل أعمال اسرائيل إذن انتهاكا صارخا للقانون الدولي ويجب ان يشجبها المجتمع الدولي .

ولا جدال في أن التوتر في الشرق الاوسط ، وهو التوتر الذي يشكل تهديدا خطيرا للمسلم والامن الدوليين ، لن تخف حدته مادامت حقوق الفلسطينيين لا ينظر اليها الجميع باعتبارها عنصرا لا غنى عنه في أي حل . ومن المسلم به دوليا في الواقع أن المشكلة

الفلسطينية هي لب مسألة الشرق الاوسط . وما لم يتمكن التوصل الى حل عادل لقضية فلسطين وحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف ، لن يتحقق السلم في الشرق الاوسط . وقد ثبت في النهاية ان الجهود الرامية الى حل جزئي ، مهما حسنت نيته وأحكام تنفيذه ، قد باءت بالفشل . وسيكون ذلك في رأي وفدي هو مآل الحلول التي تسعى اليها تجاهل الفلسطينيين .

إن المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في ١٩٨٣ اقترح في رأينا كل العناصر اللازمة للحل السلمي لمشكلة الشرق الاوسط . وترى نيجيريا أن إعلان جنيف الذي انبثق عن ذلك المؤتمر يوفر أساساً سليماً لتسوية عادلة ودائمة . وينبغي التذكير بأن الاعلان قد أكد ضرورة نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة الى وطنه وحقه في تقرير المصير وحقه في إقامة دولة مستقلة في فلسطين . وأكد ايضاً حق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، في الاشتراك على قدم المساواة مع غيرها من الاطراف في كل الجهود والمداورات والمؤتمرات المعنية بالشرق الاوسط .

وأكد الاعلان الحاجة الى وضع حد لاحتلال اسرائيل للأراضي العربية وفقاً لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وتأمين انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وضرورة معارضة ورفض السياسات والممارسات الاسرائيلية المتبعة في الأراضي المحتلة وأي حالات خلقتها اسرائيل بفرض الامر الواقع وتتنافى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، لاسيما الممارسات المتمثلة في إقامة المستوطنات التي تشكل عقبة كاداء لتحقيق السلم في الشرق الاوسط .

وتجدر الإشارة أيضاً الى أن الاعلان اعتبر لائحة كل التدابير والقرارات التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل والتي غيرت أو تستهدف تغيير طابع مدينة القدس الشريف ومركزها ، بما في ذلك تمليك الأراضي والممتلكات الموجودة فوقها ، وخاصة في ما يسمى "القانون الاساسي" بشأن القدس ، وإعلان القدس عاصمة لاسرائيل .

وأكد على حق كل دول المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها دوليا ، مع تمتع كل الشعوب بالعدل والامن .

كما أوصى مؤتمر جنيف بعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط يتيح فرصة للجميع بين كل أطراف النزاع على طاولة المفاوضات . ولذا لاحظ وفدي بانزعاج ما جاء في تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/40/168 بأن ترتيبات عقد المؤتمر المذكور مازال يحبطها ما نرى انه حجج سطحية مفادها أن الظروف اللازمة لعقد هذا المؤتمر لم تتوفر بعد . ولهذا يرى وفدي انه ينبغي زيادة تشجيع الامين العام على مواصلة مشاوراته بغية عقد المؤتمر الذي نرى انه سيعطي كل الاطراف المعنية بالنزاع فرصة للتوصل الى حل عادل ومقبول من الجميع .

وقد درس وفدي بدقة شديدة تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الوارد في الوثيقة A/40/35 والذي أعطى تصورا واضحا لمختلف الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة اثناء العام وفاء لولايتها . وأود أن اشكر رئيس اللجنة السفير ماسما ماري ممثل السنغال ومائر أعضائها على جهودهم الحثيثة الرامية الى استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين وعلى ما أشاره برنامج عملها من وعي دولي . كما تعرب عن عرفاننا لرئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة ، وللمخابرة اللجنة على الوفاء بولايتها رغم العقبات التي وضعتها الدولة المحتلة في طريقها .

وأود في النهاية أن أؤكد مجددا سيامة نيجيريا بشأن قضية فلسطين . فنحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن أية تسوية للمشكلة ينبغي أن تبدأ بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة . وينبغي أيضا أن تنم على عودة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم وممارسة الفلسطينيين في مجموعهم لحقوقهم في تقرير المصير في وطن خاص بهم . ويجب أن تشترك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الحقيقي والوحيد للشعب الفلسطيني ، في كل المفاوضات المتعلقة بالتسوية السلمية لازمة الشرق الاوسط . وثمة محفل منطقي لهذه المفاوضات في رأينا ، وهو المؤتمر الدولي المقترح المعني بالشرق الاوسط . ولذا ندعو مرة أخرى كل البلدان الى اتاحة عقد المؤتمر في موعد مبكر .

السيد السحباني (تونس) : السيد الرئيس ، تحتفل منظمة الأمم المتحدة

هذه السنة بالذكرى الأربعين لتأسيسها ، وتحتفل شعوب العالم بأسره في ذات المناسبة بتمجيد المثل التي قامت عليها هذه المنظمة والأهداف التي بعثت من أجلها والتي رأى فيها الإنسان حصيلة ما ينبغي توفيره لضمان السلام والكرامة والحرية والعيش المطمئن للبشر .

وكم كنا نود أن نحتفل اليوم بمدق هذه الرؤى وتحقيقها جميعا لولا أن الواقع يصدمنا في كثير من الحالات لينبئنا أن بيننا وبين هذه الآمال مراحل لم تقطع بعد ومآسي تزداد تعقدا بالرغم من الجهود الكثيفة التي بذلت في نطاق هذه المنظمة ومن مئات اللوائح التي أصدرت عنها هذه الجهود . ولأنك أن القضية الفلسطينية هي إحدى هذه الحالات المزمنة التي امتدت واستعصت حلها ، لا لأنها غير قابلة في جوهرها للحل ولكن لأن الإرادة السياسية والنظرة البعيدة والأخذ بالمبادئ المسلم بها ، كل ذلك يتبخر عند الحديث عن القضية الفلسطينية وعن مصير الشعب الفلسطيني .

وما هو هذا المشكل يعرض علينا من جديد وقد زادت الظروف بعد أربعة عقود تعقدا وحدة وأدخلت عليه شيئا من التعقيد .

ولطالما ألغيت الحكومة التونسية انتباه الرأي العالمي إلى ضرورة معالجة هذه القضية بروح جدية ونظرة شاقبة ودعته إلى دراسة معطياتها الأساسية لفهمها على وجهها الصحيح ، والاهتداء إلى سبل حلها على قواعد تضمن الحقوق الطبيعية الشرعية للبشر ، وتراعي الواقع الذي لا مفر منه ، وتحفظ أسباب التعايش السليم بين الفئات . ولقد تحملت تونس في الأصداغ برأيها المصائب الجمة ، وتعرض زعيمها فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة إلى مختلف المآخذ واللامات من أجل ذلك . ومع هذا ، فإننا نعود اليوم لنعرض هذه الآراء اقتناعا منا بمحة اتجاهاتنا وبنجاعة مقولتنا ، وإيماننا منا بأن القضية الفلسطينية قضية حق من الواجب متابعتها والاجتهاد في درسيها .

ونكرر أن هذه القضية ليست قضية لاجئين تقدم اليهم الصدقات ويبحث عن ملاجئ لإيوائهم وعن مساعدات لإعافهم . فالامر يتعلق بتمسك شعب كامل بحقوق أساسية تعنيه

مثلما تعني كافة الشعوب الأخرى هي حقوق في وطنه وفي تراب بلّله عرق جبينه ومُخْتَصِه
دماء أبنائه ، هي حقوقه في كرامته وفي شخصيته وفي ذاتيته ، وهي حقوقه في تقرير
مصيره بنفسه عملاً بمبادئ الأمم المتحدة وبقراراتها .

ولو كانت الظروف غير الظروف لمُجد العالم كله ، باستثناء الدولة المستبعدة
ذات العلاقة ، كفاح الشعب الفلسطيني لأنه بالرغم من صروف الدهر وتحامل النواثب صبر
وبقي واقفاً مؤمناً بحقه لا يستسلم ولا ييأس من العدل ومن أخلاقية البشر .

ومن المفارقات الخرقاء أننا إذا قارنا بين وضعية الشعب الفلسطيني من حيث
المبدأ ، ووضعية شعوب مشابهة أخرى ، رأينا العالم كله يقف الى جانب هذه الشعوب
ويلتزم بالدفاع عنها على أساس المبادئ التي أقرها ضمير العالم .

أما الشعب الفلسطيني فتقوم في شأنه معايير أخرى وتحل المصالح محل
المبادئ . والحال أن الحق الطبيعي شيء واحد ثابت ينبغي ألا يتأثر بالظروف المحيطة
به ولا بنوعية البشر المعنيين به . لقد مر الرأي العام الدولي في معالجته لهذه
القضية بأطوار متماوجة . فقد أدرك أول الأمر ماهية المشكلة وتبين له أن الخلاف ناتج
عن تواجد شعبين على أرض واحدة ينتمي كل منهما الى قومية متأججة متعلبة ، ويطالب
كل منهما بالحق المطلق الكامل على هذه الأرض . واستحال جمع الفئتين حول مفهوم وطني
مشترك نظراً لرفض الجانب الإسرائيلي منذ البداية فكرة الوطن الواحد . فاتخذت
المجموعة الدولية القرار ١٨١ (د - ٢) لسنة ١٩٤٧ الذي ينص على تقسيم الأرض الى
بلدين محددين ، عربي وإسرائيلي ، انتصبت على إثره الدولة الإسرائيلية المنفردة
وتعطلت الدولة الفلسطينية . ولئن كان هذا القرار في نظرنا اذاك مجحفاً ، ونسدد
به الرئيس الحبيب بورقيبة كمثل مدعم للاستناد الى القوة والقهر في حل القضايا
الدولية ، فإن إسرائيل اعتبرته دون الحد الأدنى ولا يتماشى مع مفهومها للدولة
الصهيونية . وظلت تتوسع كما هو معروف على حساب الأرض المخولة للدولة الفلسطينية ،
بل أصبحت تنكر على الفلسطينيين حتى حق الذاتية السياسية وحق إنشاء الدولة
الفلسطينية طبقاً للوثيقة التي انشئت إسرائيل نفسها بمقتضاها .

وامام هذه الوقائع تناسى الرأي العام تدريجيا القرار ١٨١ (د - ٢) ، وصار يتناول الموضوع من منطلقات لا تتماشى في معظمها وروح هذا القرار ، وانما تسلط الاضواء على جوانب من المشكل صارفة النظر عن الجوهر الذي اصدرت فيه المنظمة حكمها سنة ١٩٤٧ .

وانجرف الفكر السياسي عموما في هذا المسار ، وتعددت المحاولات . وكان ممن الطبيعي ألا تحرز أي نجاح حاسم ، خاصة وان اسرائيل كانت ترفض كل مشروع يفتح باب النقاش ، وترى فيه أي امكانية لاقامة سلام عادل يعيد للشعب الفلسطيني اعتباره ، ويحول دون الهيمنة والسيطرة على المنطقة . ولم ينج من هذا الموقف الرافض حتى المشاريع التي تقدم بها اصدقاء اسرائيل انفسهم .

ان القرار ١٨١ (د - ٢) ، يبقى من وجهة نظرنا المرجع الاصلي الذي يجب الامتناد اليه في معالجة القضية الفلسطينية اذ هو اقل القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة ابتعادا عن العدالة والحكمة في هذه القضية بالاضافة الى انه حظي بموافقة كافة الدول العظمى ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي . ولئن مر على هذا القرار ثمان وثلاثون سنة ، فانه يبقى صالحا في جوهره وفلسفته .

ولا يعني قولنا هذا اننا لا ننتبع التطورات التي تعاقبت على القضية الفلسطينية والمشارب التي فرضها الواقع القائم . وقد برهنت الدول العربية ومعها منظمة التحرير الفلسطينية بمدينة فاس سنة ١٩٨٢ عن استعدادها لمواجهة الاوضاع المتجددة بروح الواقعية وعن تهيؤها لتحمل مسؤولياتها كاملة إزاء الاوضاع التي كانت سائدة سنة ١٩٦٧ مشهدة العالم كله على حسن نواياها ومعطية الضمانات التي تكفل صيانة السلام والاستقرار والتعايش بين كافة دول المنطقة بلا استثناء .

وان بلادي ملتزمة التزاما كاملا بما جاء في مشروع السلام بغاي خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، وماند كافة المشاريع الصالحة المنسجمة معه . وإذ تقف تونس هذا الموقف فهي تشير الى أن قرارات الأمم المتحدة وان لم تكن في كافة جوانبها متماشية مع تصوراتنا للحل فان في الكثير منها جوانب ايجابية يمكن الرجوع اليها مما يجعل من هذه القرارات في مجموعها صلة من المشاريع الدولية المشروعة يطلع بعضها بعضا ويكمله . فلا يصح والحالة هذه الاقتصار على نص واحد واستبعاد النصوص الاخرى . وحبذا لو انكب الرأي الدولي على دراسة القضية من هذا المنطلق مما يعين على انتهاج طريق قد تؤدي الى الخروج من المأزق الحالي .

لقد طالت هذه المشكلة أكثر مما يعقل وأصبحت مبعث قلق وعدم استقرار تصرب الى المنطقة كلها وجعلها مكمنا للاخطار بالنسبة للسلام العالمي . ودوام هذه المأساة أشار في الناس ظواهر أخلاقية وشمورية غير حميدة ولم تكن مألوفة في المنطقة . وان تفشي هذه الظواهر ميزيد الحالة تعفنا وارتباكنا ، وقد أصبح جليا ان عواقبها الوخيمة لن تقف في حدود المنطقة ، ولا يمكن القضاء على هذه الظواهر إلا بالقضاء على أسبابها .

وانه من الخطأ ان يظل بعضهم يرفض الاعتراف باصحاب القضية ويرفض النقاش مع المكافحين وممثلهم بدعوى انهم اراهابيون . ان بلادي ترفض الارهاب وتندد بالتصرف غير المسؤول وتنكر ايذاء الابرياء مهما كان مصدره وعذره . ولكن بلادي عرفت فيما مضى فترة كان بورقيبه فيها أيضا يعتبر زعيما للارهابيين وكان المجاهدون التونسيون

يسمى الاستعمار بالارهابيين . ولقد كان ذلك نفس الشأن في كثير من البلدان التي حاربت الاستعمار وتبين فيما بعد أن السلام الحقيقي لا يتم إلا على يد هؤلاء المجاهدين وأن التزامهم هو الذي يعول عليه في انجاح الحلول .

كذلك بالنسبة للقضية الفلسطينية ، فمن المضيق للوقت والجهد أن يفض الطرف عن هذه الحقيقة . واننا نعتقد اعتقادا راسخا أن السلام رهين في قسم كبير منه بمشاركة المجاهدين في اقراره ومساهمة ممثلهم الشرعيين في نقاشه . وقد قدمت منظمة التحرير في شجاعة مشهودة البراهين الكافية ضمن المجموعة العربية على جنوبها إلى السلام واستعدادها للتفاوض في نطاق ضمانات دولية كافية على أساس من العقلانية والمسؤولية وتعلق بالسلام الكريم . ليس السلام خطرا على اسرائيل ، وبالأحرى فلا يمكن أن يهدد اسرائيل في الحدود التي وضعتها الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ ولا حتى في نطاق الحدود التي امتدت إليها سنة ١٩٦٧ . ولكن السلام قد يشكل خطرا على الدول التي لا تفتأ تفكر في التوسع على حساب الغير معتمدة في ذلك القوة والسلاح . أما الدول التي لا هم لها إلا مغالبة التحديات التي تواجه سلامة شعوبها وسعادتها فلا خوف عليها من السلام أبدا . فلتقدم اسرائيل إذا نفس البراهين ولتقلع عن خوفها من السلام .

هذا ما نأمل أن تتضافر حوله جهود منظمة الأمم المتحدة ومساهمة أصحاب العزائم الطيبة حتى تكون السنة الأربعون للمنظمة أيدانا بفجر جديد وبعهد ينتعش فيه الأمل .

وأريد أن أنتهز الفرصة لأقدم إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وخامة إلى رئيسها صديقنا السيد ماسامبا ساري خالسي شائنا وتقديرنا للجهود التي يبذلونها في سبيل القضية الفلسطينية . وهذا التقدير يعود إلى التوصيات القيمة التي جاءت في تقرير اللجنة والتي توليها بلادي تأييدا كاملا لما احتوت عليه من عناصر جديرة بأن تؤخذ بعين الاعتبار في معالجة هذه القضية .

السيد فيليب (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن

أتكلم بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وعن إسبانيا والبرتغال أيضا .

ان قضية فلسطين بجوانبها المتعددة هي دون شك من القضايا التي حظيت بأكبر اهتمام من منظماتنا . وفي حين انه من المهم ان تجري تقييما دوريا لها ، فان المسؤولية الرئيسية وسبل التوصل الى حل سلمي لهذه المشكلة المعقدة تقع في المقام الاول على الاطراف المعنية مباشرة . والى ان تكون هذه الاطراف على استعداد لتقديم تنازلات ملموسة متبادلة ، فان المناقشات في هذه الجمعية العامة ستستمر دون تحقيق نتيجة حاسمة تمكن من تحسين مصير الشعب الفلسطيني .

وعلى النقيض من ذلك ، فان كل سنة تمر دون احراز تقدم ملموس نحو حل القضية الفلسطينية التي يمكن القول انها ذات أهمية قصوى للسلم والامن في الشرق الاوسط ، تجعل الحالة اكثر صعوبة لان مشاعر العدوان تزداد ترسخا ، وتنشأ صعوبات جديدة بالاضافة الى المشاكل القائمة حاليا .

إن أعمال العنف والارهاب ضارة بشكل خاص في هذا الصدد . وتسهم في تعاضد يؤدي الى نتائج عكسية عندما يتعلق الامر بالتسوية السلمية للمراعات . وعلى النقيض من ذلك ، يجب ايجاد مناخ من الثقة ومن التفاهم اللذين يعتبران عنصرا أساسيا في البحث عن أي حل . والواقع انه من الضروري أن يكف أعداء اليوم عن أن ينظر بعضهم الى بعض كأعداء ، إذا اردنا أن نوفر فرصة لايجاد حل للصراع في المنطقة .

نود أن نختبز هذه الفرصة لنوجه نداء الى جميع الاطراف المعنية بالامتناع عن أي عمل قد يعوق تهيئة المناخ الذي تسوده الثقة والتفاهم . ويمكن لجمعيةنا أن تساهم في هذا العمل باستخدام لغة معتدلة توفيقية عند مناقشة مشكلات الشرق الاوسط .

إن المبادئ التي تقوم عليها سياستنا ، التي تستهدف التوصل الى حل لمشكلة فلسطين ، معروفة تماما . يجب أن تقوم هذه التسوية على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) ويجب أن تتضمن حق جميع الدول في المنطقة بما فيها اسرائيل في البقاء وفي الامن ، وتحقيق العدالة لجميع شعوب المنطقة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بكل ما يتضمنه هذا الحق . ويجب أن تقبل تلك المبادئ جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية التي يجب أن تشارك في المفاوضات .

ومن الواضح أن عملية التفاوض ضرورية إذا اردنا التوصل الى حل مرضي لقضية فلسطين . ويجب أن تتضمن هذه العملية الاعتراف المتبادل بوجود أطراف الصراع وحقوقها .

ما فتئنا نؤكد اعتقادنا بأن اسرائيل لن تحمل على الامن والاعتراف اللذين تستحقهما ما لم تسع الى تسوية تفاوضية تفي بالمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني . نود أن نرى الشعب الفلسطيني قادرا على متابعة أهدافه بالوسائل السياسية ، وأن تراعي عند تحقيق تلك الاهداف الحاجة الى الاعتراف بوجود وأمن الجميع ، واحترام هذا الوجود .

ونحن نعتقد انه يجب ألا ندخر جهدا لتعزيز وتقوية الاتجاه الحقيقي لعملية السلم ولتسهيل الحوار بين أطراف الصراع .

ان حل قضية فلسطين المرص يستلزم ان يحترم الجميع المبادئ الخاصة بعدم استعمال القوة والتخلي عن الاستيلاء على الاراضي بالقوة* .

والواقع ان العنصر الاساسي لحل الصراع هو قضية الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧ . ومن الواضح انه يجب على اسرائيل وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ان ترفع حدا لاحتلال الاراضي التي تستولي عليها منذ ١٩٦٧ . ونود ان نذكر الجمعية العامة في هذا الشأن ان احكام اتفاقية لاهي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على تلك الاراضي . ومن المقلق ان نرى ان الحالة في الاراضي المحتلة خطيرة ومثيرة للانزعاج ومستمرة في التردى كما ان سياسة اقامة المستوطنات الاسرائيلية لا تزال بصفة خاصة مصدر قلقنا الشديد . وإنشاء المستعمرات في الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ ، وأي تغيير في مركز هذه الاراضي او هيكلها الجغرافي ، امر غير مشروع بموجب القانون الدولي ويشكل عقبة خطيرة تعترض سبيل جهود السلام .

وبالمثل ، فان سياسة اسرائيل في الجزء الشرقي من القدس وفي هضبة الجولان تتناقض مع القانون الدولي ، كما ان المقررات المتخذة كجزء من هذه السياسة ينبغي اعتبارها لاغية وباطلة .

وقبل ان أختتم بياني ، نعتقد انه من الضروري ان نؤكد من جديد قلقنا العميق إزاء مأساة السكان الفلسطينيين المدنيين ورغبتنا في ان تقوم المنظمات الدولية المختصة بتقديم مساعدتها دون عوائق .

وأخيرا ، نود ان نؤكد مرة أخرى الحاجة الى ان تقوم الاطراف المعنية بالتنفيذ الكامل لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وباحترام المبادئ التي

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الكواري (قطر) .

أشرنا اليها . كما نعتقد انه من الضروري ان يبذل كل جهد ممكن حتى نضمن أن الاجراء الذي اتخذه ملك الاردن ، والاتفاق الاردني الفلسطيني المبرم بتاريخ ١١ شباط/فبراير ، والتطورات الاخرى المشجعة ، ستؤتي ثمارها . وانه سيتمكن في نهاية المطاف احراز تقدم ملموس في ايجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين .

ونحن ، كما كنا في الماضي ، على استعداد لتقديم اسهامنا في التوصل الى هذا الحل .

السيد موشوتام (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ اسابيع

قليلة احتفلنا بالذكرى السنوية الاربعين لإنشاء منظمة الامم المتحدة . وتجلت أهمية هذا الاحتفال في حضور ومشاركة عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات ، الذين أعربوا عن شقتهم بالمنظمة ، وأعربوا أيضا عن توقعات شعوب العالم منها .

وعلى الرغم من الانجازات التي حققتها هذه المنظمة في مجالات متعددة خلال ٤٠ سنة من وجودها ، لاتزال هناك توقعات كبيرة من جانب الشعوب المضطهدة في جميع أنحاء العالم لم تتحقق بعد . فشعب فلسطين المشرذ المعذب الذي لا وطن له لم يحقق حتى الآن الاعتراف بحقوقه غير القابلة للتصرف .

وتتناول الامم المتحدة منذ انشائها المسألة الفلسطينية . ولئن كان المجتمع الدولي قد أعرب بشكل لا يقبل الجدل في العديد من القرارات عن تأييده لحقوق الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة ، لاتزال المشكلة دون حل . وقد شهدنا التأخر بدلا من التقدم ، والتردي الملحوظ في الحالة ، من الناحية الانسانية والسياسية ، بدلا من التحسن .

إن قضية فلسطين ، وهي لب مشكلة الشرق الاوسط ، تمثل اختبارا لهذه المنظمة ، واستمرار هذه المشكلة لا يساهم بشكل ايجابي في مصداقية الامم المتحدة ، بل بالاحرى يبين ضعف المنظمة العالمية ، أي عدم تطبيق قراراتها . ولهذا السبب اقترح السيد سبيروس كيبريانوس رئيس جمهورية قبرص في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ان نضع على جدول أعمال الجمعية العامة بهذا بعنوان "تنفيذ قرارات الامم المتحدة" .

وما لم نتمكن من الاتفاق على الوسائل التي تمكن هذه المنظمة من تنفيذ قراراتها ومقرراتها ، فان فعاليتها ومصادقيتها متبقيان مع الاسف موضع التساؤل . وبالإضافة الى ذلك فان مرتكبي أعمال الظلم التي تدان على نحو عالمي سيستمرون في ممارساتهم دون عائق ، مدركين ان المجتمع الدولي لا يملك وسيلة لتنفيذ مقرراته التي يعبر عنها عن طريق الجمعية العامة ومجلس الأمن .

وبالإضافة الى أشار ذلك على الأمم المتحدة وعلى السلم والأمن الاقليميين والدوليين ، فان المشكلة الفلسطينية قضية تتعلق بالكرامة الانسانية وبالبقاء . انها مشكلة تؤثر على حياة ملايين الفلسطينيين الذين يعيشون إما لاجئين بعيدا عن وطنهم أو تحت الادارة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة .

إن مسألة الفلسطينيين معروفة جيدا لدى المجتمع الدولي . وهي معروفة للشعب قبري بالنظر الى القرب الجغرافي وعلاقات الصداقة التقليدية مع الفلسطينيين . وما هو معروف أيضا كفاحهم البطولي تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

لقد احتفل المجتمع الدولي في الاسبوع الماضي ، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني . وقد أعرب رئيس جمهورية قبري في رسالة الى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن اقتناعه بأن الشعب الفلسطيني ، بغض وحدثه واستمراره في كفاحها العادل ، سوف يتمكن بدعم من كل البلدان والشعوب التي تقدر العدالة والكرامة الإنسانية من تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف .

ما فتئ موقف قبري من قضية فلسطين مؤيدا لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . وإن قبري ، بوصفها عضوا في لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وقفت دائما في حزم مؤيدة لحقوق الفلسطينيين ، بما فيها حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة .

ما فتئنا نرى أن الشعب الفلسطيني ينبغي أن يكون طرفا في أية مفاوضات سلمية بشأن مستقبله ، عن طريق ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية . وإن أية عملية تهدف الى تحقيق حل عادل ودائم لمشكلات الشرق الاوسط ينبغي ألا تتناول فقط القضية الفلسطينية - حق الفلسطينيين في العودة الى بلادهم وأراضيهم ، وحقهم في تقرير المصير وحقهم في الاستقلال - بل ينبغي أن تضم أيضا الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني .

ونأسف لأنه لم يتم تحقيق تقدم حتى الآن صوب حل المشكلة ، بل على العكس من ذلك ، فإننا نشهد التردّي في الحالة ، مما يزيد من معاناة الأبرياء .

سوف تبذل قبري كل جهد ممكن من أجل تعزيز قضية الشعب الفلسطيني العادلة ، ومن أجل تنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة بفلسطين .

إننا مدينون لشعب فلسطين ، وشعب ناميبيا ، وشعب قبري ، ولكل الشعوب التي تعاني والمستقبل البشرية ، بأن نضمن تحقيق السلم والمدالة حيثما لا يتوفران ، وأن نضمن القضاء على الظروف التي يوجد بها مظهرون ومن يمارسون القهر وغزاة منتصرون وشعوب مقهورة . ونعتقد أن هذه المنظمة تستطيع استنادا الى المبادئ المنصوص عليها في الميثاق ، أن تلعب دورا أهم وأكبر في تعزيز السلم والمدالة في عالمنا .

إن الاحتفال بالذكرى الأربعين قد أتاح الفرصة للمجتمع الدولي ليحرب من جديد عن التزامه المستمر بالامم المتحدة ومبادئ ميثاقها . ولا بد لنا أن نبني على هذا الأساس وأن نسعى من أجل أن نحقق من الناحية العملية المواقف التي نتمسك بها والتي عبرنا عنها في قراراتنا . والقضية الفلسطينية ينبغي أن تحل وسوف تحل على أساس قرارات ومقررات الامم المتحدة ذات الصلة ، وفي إطار الامم المتحدة . ولن نتمكن من تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة إلا عندئذ ، مما يسمح للفلسطينيين المذهبيين ، وكذلك كل شعوب المنطقة الاخرى ، بالعيش والرخاء في سلم وأمن .

السيد هكي (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : في هذه السنة الأربعين لانشطة الامم المتحدة ، تعالج الجمعية العامة قضية فلسطين التي لم تحسم بعد . ورغم نجاح جهود الامم المتحدة صوب تنفيذ حق تقرير المصير لكثير من الشعوب ، فإن هذه المشكلة - التي ظلت مدرجة على جدول أعمال المحفل الدولي لما يقرب من ٤٠ سنة - لم يتم التوصل الى حلها لحماية مصالح الشعب الفلسطيني .

ومع ذلك ، هناك سبل وطرق لحل قضية فلسطين على أساس ارادة أغلبية أعضاء الامم المتحدة وميثاق هذه المنظمة العالمية . وهذه الطرق والسبل محددة في المبادئ من قرارات ومقررات الامم المتحدة ، ومقررات مؤتمر جنيف لعام ١٩٨٣ المعني بقضية فلسطين ، وخطة فاس للسلام ، وكذلك الاقتراحات المتعلقة بالشرق الاوسط التي قدمها الاتحاد السوفياتي في تموز/يوليه ١٩٨٤ .

وإن السبب الذي تعذر من أجله حتى الآن ، رغم الجهود الشاملة المبذولة من

جانب المجتمع الدولي ، تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابلة للتصرف ، وبصفة محددة حقه في تقرير المصير وفي إنشاء دولة خاصة به ، يكمن في سياسة العدوان والاحتلال التي لا تزال اسرائيل تنتهجها . ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أن التسوية الدائمة والشاملة للصراع في الشرق الاوسط ولُبّه قضية فلسطين ، كان يمكن أن تتحقق منذ زمن طويل على نحو عادل لو لم تقدم حليفة اسرائيل الاستراتيجية الدعم المطلق السياسي والاقتصادي والعسكري بصفة خاصة لها .

إن الشعوب العربية ، وبصفة خاصة الشعب الفلسطيني الذي يعاني ، كان عليها أن تدفع ثمنًا باهظًا لسياسة اسرائيل التوسعية وسياسة الإرهاب الرسمي التي يمارسها المعتدي .

وآخر مثال على ما تتخذه اسرائيل من اجراءات في هذا الصدد مغفلة كل قواعد القانون الدولي هو الغارة الجوية الوحشية التي شنت على مدينة تونس والتي شجبتها العالم بأسره . وفي كل يوم يرتكب المحتلون الاسرائيليون جرائم جديدة ، بينما يعززون نظامهم القمعي في الاراضي العربية والفلسطينية الخاضعة لاحتلالهم . وهم يواصلون على نحو سافر تماما اقتلاع وتشريد السكان الفلسطينيين من ديارهم وممتلكاتهم . ويواصلون أيضا استيلاءهم على الاراضي والنهب الاقتصادي والمخططات الرامية الى تصديق الهياكل التعليمية والمجتمعية الفلسطينية ويواصلون قمع الهوية الثقافية الوطنية لهذا الشعب .

وهدفهم من ذلك أن يخلقوا في الاراضي المحتلة مناخا من الخوف والرعب ، بغية إرهاب السكان الفلسطينيين وتحطيم مقاومتهم المشروعة ضد الاحتلال . إن حملة القمع التي تمارسها الدوائر الاسرائيلية الحاكمة إزاء الفلسطينيين تمضي جنبا الى جنب مع محاولة عقيمة ترمي الى القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها عاملا سياسيا ومن ثم حرمان الشعب الفلسطيني من ممثله الشرعي الوحيد .

كل هذه التدابير ترمي الى تكريس الاحتلال وتعزيز عملية الضم الزاحف للأراضي الفلسطينية المحتلة .

وتدين الجمهورية الديمقراطية الالمانية بقوة سياسة اسرائيل القائمة على الارهاب ضد الشعب الفلسطيني وتضم صوتها الى غالبية الدول التي تدعو الى اتخاذ اجراءات حاسمة ضد المعتدي .

مع كل يوم يمر يصبح من الحتمي أكثر من أي وقت مضى التوصل الى تسوية عادلة وشاملة لقضية فلسطين ، لأن النزاع بشأن هذه المشكلة يزداد تفاقمًا على نحو مستمر . وفي حين أن القوى التقدمية في العالم في كفاحها من أجل الحفاظ على السلم والامن في العالم ، ومن أجل الحل السلمي للصراعات الدولية تضاعف جهودها لكي تمكن الشعب الفلسطيني في النهاية من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة ، تصعد القوى الامبريالية جهودها لإحياء سياسة الصفقات المنفصلة وإجراء مفاوضات تستبعد منظمة التحرير الفلسطينية .

وعن طريق هذه المناورات ، تحاول اسرائيل وحلفاؤها الإمبرياليون إبعاد الصراع في الشرق الاوسط وقضية فلسطين عن جدول الاعمال ، وخيانة الشعب الفلسطيني وحرمان هذا الشعب من حقوقه الوطنية الى الابد . هذه المحاولات والممارسات لا بد من وقفها . وقد بات من الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تتخذ جميع القوى المحبة للسلم إجراء مشتركًا حاسمًا .

ونحن نرحب بجميع الخطوات الرامية الى تعزيز الوحدة والتماسك في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وتحالف جميع القوى الوطنية والمعادية للامبريالية في الشرق الاوسط .

في هذا العام احتفلت شعوب العالم بالذكرى السنوية الاربعين للنصر الذي حققه الاتحاد السوفياتي والدول والشعوب الاخرى في التحالف المعادي لهتلر على الفاشستية ، وهو انتصار انشئت الأمم المتحدة في أعقابها . وقد أعلنت الجمعية العامة في دورتها الحالية السنة المقبلة سنة دولية للسلم . وهذه الاحداث والتدابير ينبغي أن تؤدي الى جهود جماعية متزايدة من أجل التوصل الى سلم شامل وعادل ودائم لكل الدول والشعوب في الشرق الاوسط بما في ذلك الشعب الفلسطيني .

لقد احتفل في يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، حيث بحث الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكية في

ألمانيا ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، اريك هونيكير ، رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة ، أكد فيها من جديد التضامن مع الكفاح الذي يشنه الشعب الفلسطيني بقيادة مثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، من أجل إعمال حقه الوطني غير القابل للتصرف وأكد مرة أخرى على موقف الجمهورية الديمقراطية الألمانية فيما يتعلق بتسوية الصراع في الشرق الأوسط وقضية فلسطين . وقال في جملة أمور :

"إن المسؤولية الخاصة الملقة على عاتق الأمم المتحدة عن التوصل الى تسوية دائمة وعادلة وشاملة في الشرق الأوسط تتطلب بذل جهود جماعية ولا يمكن أن تتحقق إلا على أساس انحياز إسرائيل الفوري غير المشروط من كل الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وإعمال الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة خاصة به ، وتأمين حق جميع الدول في تلك المنطقة في الوجود والنمو في استقلال . ويتمثل الطريق العملي الوحيد المؤدي الى تحقيق هذا الهدف في عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة تشترك فيه جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الأمر الذي دعت اليه مرة أخرى الدول الأطراف في معاهدة وارسو في الاعلان الذي اعتمدته في صوفيا .

"واطمئنوا عزيزي السيد الأمين العام أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية ملتزمة بهذا الموقف في المستقبل . وسوف يقتضي هذا تعاونها النشط مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي تفتت أثناء العقد الماضي لقضية الشعب الفلسطيني العادلة" .

السيدة نفوين بن شان (فبيت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

احتفلت الجمعية العامة بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، التي أنشئت في أعقاب أفظع الأحداث في التاريخ البشري وأقصد الحرب العالمية الثانية . ونتيجة لذلك وضعت هذه المنظمة هدفا لها هو المساهمة بنشاط في المحافظة على السلم والامن الدوليين واحترام استقلال الشعوب وحريتها وتعزيز التعاون الدولي .

مضت أربعون سنة ، بيد أنه ما زال على المجتمع الدولي أن يواجه الكثير من المخاطر التي تهدد السلم والامن الدوليين . فلا يزال عدد من الشعوب ، بما فيها الشعب العربي الفلسطيني ، ينكر عليها ممارسة حقوقها الوطنية الأساسية المكرمة في الميثاق .

وما فتئت الجمعية العامة ومجلس الامن يتخذان السنة تلو الاخرى قرارات تدين بشدة أعمال العدوان المستمرة التي ترتكبها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والبلدان العربية الاخرى ، وتؤكد ، في جملة أمور ، أن الشعب الفلسطيني على غرار الشعوب الاخرى في العالم ، له حق ثابت في الاستقلال والحرية على أرضه .

ورغم هذه القرارات والإدانة الإجماعية من جانب المجتمع الدولي ، ما زالت مستمرة تلك الحالة المأساوية لملايين الفلسطينيين الذين طردوا من أرض آبائهم ويميشون في المهجر لأن السلطات الاسرائيلية لا تزال تنكر عليهم حق العودة الى ديارهم . فقد أصبح الشعب الفلسطيني شعبا من اللاجئين ، تسرق ممتلكاتهم وتقصف منازلهم وتغلق مدارسهم وجامعاتهم . والاسوأ من ذلك هو المذابح المستمرة وغارات السلاح الجوي الاسرائيلي المستمرة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين . وقد أضيف اسماء صبرا وشاتيلا الى اسماء الذكريات المأساوية مثل "اليدى واورادور شير غلاني" باعتبارهما تحديا مؤلما لضمير الإنسانية . ومما يزيد الطين بلة ، المحاولات التي تبذل لإنكار الهوية الفلسطينية على الفلسطينيين . ونحن ندين ونشجب بقوة هذه الأعمال الإجرامية التي ترتكبها اسرائيل ونطالب بوضع حد فوري لسياستها التوسعية وممارساتها اللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى .

ومن الواضح الجلي أن السياسة العدوانية المنتهجة ضد الشعب العربي الفلسطيني ما كانت ممكنة لولا الدعم السياسي والعسكري والمالي والدبلوماسي الذي يقدم لاسرائيل من الولايات المتحدة ، حليف اسرائيل الاستراتيجي ، فهي تقدم لاسرائيل بلايين الدولارات في صورة دعم مالي وأسلحة عالية التطور وبهذا تشجعها على مواصلة سياستها التوسعية القائمة على العدوان والاحتلال ، الامر الذي يهدد أمن الدول العربية ويهدد السلم في المنطقة وفي العالم .

وعلاوة على ذلك ، يسعى الحليف الاستراتيجي لإسرائيل بقوة من أجل إعاقه جهود السلام الدولية وذلك باللجوء التعسفي الى استخدام حق النقض في مجلس الأمن . وهو يحاول في الوقت الحالي بكل الوسائل فرض الحلول الجزئية والمنفردة من خلال ممارسة سياسته القائمة على التفرقة والمستهدفة إضعاف وحدة حركة المقاومة الفلسطينية وتضامن البلدان العربية .

إن المحاولات الرامية الى التوصل الى اتفاقات منفردة وجزئية أو فتح باب المفاوضات دون إدخال الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني ، ألا وهو منظمة التحرير الفلسطينية ، أمر يتنافى مع مصالح الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة . وقد بينت تجربة السنوات العديدة الماضية بشكل واضح أن صراع الشرق الاوسط ومشكلته الأساسية ، القضية الفلسطينية ، لا يمكن حسمها عن طريق الاتفاقات المنفصلة ، التي لم تسهم في إحلال السلم في ذلك الجزء من العالم بل على العكس فإنها زادت من تعقد ذلك الصراع الدموي وأبعدته عن الطريق الذي يؤدي الى الحل العادل والمنصف للمشكلة الفلسطينية . وليس من الصعب إيجاد تفسير لسياسة الدولة الامبريالية الرئيسية تجاه القضية الفلسطينية . فهذه الدولة تستخدم إسرائيل كشرطي في الشرق الاوسط من أجل الوقوف في وجه حركة المقاومة الفلسطينية وكذلك من أجل مقاومة البلدان المستقلة التقدمية في المنطقة بغية فرض نفوذها وسيطرتها . وتبين سياسات وممارسات إسرائيل وحاميتها مرة أخرى الطابع العدواني الذي يتسم به التحالف الاستراتيجي القائم بين قوى الامبريالية والصهيونية . فهذه القوى تبذل كل ما في وسعها ليس لمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف فحسب ، بل أيضا لتنفيذ استراتيجية عالمية معادية للثورة ، وهي استراتيجية طليعة الامبريالية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يدين بكل قوة هذه السياسة وتلك الممارسات ، وأن يعمل على وضع نهاية لها دون تأخير ، ليس فقط لأنها تنتهك القانون والمبادئ الاخلاقية ، بل لأنها قبل كل شيء تشكل مصدر توتر في الشرق الاوسط بما ينطوي عليه ذلك من آثار معروفة تضرُّ السلم والأمن الدوليين .

إن السلطات الصهيونية رأت أنها يمكنها بممارسة أعمالها الإجرامية أن تضع حدا لوجود الفلسطينيين كشعب ، وأن تشبط همتهم في جهادهم من أجل إعمال حقهم في أن يكون لهم وطن ، وأن تخضعهم لها . ولكن هذه السلطات لم تقدر الشعب الفلسطيني حقه قدره . فان الشعب الفلسطيني ، بقيادة مثله الحقيقي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، يواصل نضاله البطولي ضد المعتدين من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير وحقه في أن يكون له وطن يعيش فيه في حرية ولام مع جيرانه . ومن خلال هذا النضال البطولي الذي حظي بإعجاب الإنسانية كلها أصبح الشعب الفلسطيني عنصرا هاما لا يمكن تجاهله ناهيك عن تجنبه في السعي من أجل إحلال السلام والامن في تلك المنطقة الاستراتيجية المتوترة من العالم . وقد وضع الآن أنه لا يمكن تحقيق ملم راسخ ودائم في الشرق الاوسط دون حل عادل لقضية فلسطين يقوم على إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

وقد شعر المجتمع الدولي بقلق عميق إزاء محنة الشعب الفلسطيني ، الذي أعربنا عن تعاطفنا معه وقدمنا له مساعدتنا . ولكن هذا لا يكفي لتحقيق الحرية والرفاه لذلك الشعب الذي عانى الكثير . والحل الوحيد هو وضع نهاية للاحتلال الاسرائيلي . ولا بد من أن تشجب بقوة سياسة اسرائيل العسكرية العدوانية التي تدعمها وتشجعها حاميتها الامبريالية .

إن جمهورية فييت نام الاشتراكية ، حكومة وشعبا ، الملتزمة بسياساتها الدولية الشابتة ، قدمت من جانبها الدعم الثابت ومستثمر في تقديمه للشعب الفلسطيني . وسوف يتمكن الشعب الفلسطيني من إحباط كل المناورات الامبريالية الرامية الى بث الفرقة في صفوفه منها كانت ، وسيواصل بنجاح نضاله من أجل استعادة حقوقه الوطنية الاساسية . ونحن نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت إشراف الامم المتحدة وبمشاركة كل الاطراف المعنية على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وبما يتمشى مع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة وحركة عدم الانحياز . وما من شك في أن الحل الذي طال انتظاره لقضية فلسطين على أساس عادل وفي إطار تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط سيكون مساهمة كبيرة في قضية السلم والامن في تلك المنطقة المتوترة وفي العالم كله .

السيد الشمالي (الامارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس ، أستهل

كلمتي هذه بتقديم الشكر الى السيد السفير ماسامبا ماري ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ولاعضاء اللجنة الاخرين على تقريرهم الوارد في الوثيقة A/40/35 ، الذي تضمن المزيد من الشواهد والإيضاحات للأعمال والإجراءات التي تحول بين الشعب الفلسطيني وبين ممارسة حقوقه .

إننا هنا من جديد للنظر في قضية فلسطين ، ولو أردنا إلقاء نظرة عامة على التطورات التي حدثت على صعيد هذه القضية منذ الدورة الماضية لوجدنا أن هناك تطورات كثيرة تصبُّ جميعها في نفس المسار الذي سارت عليه منذ صدور قرار الجمعية العامة المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ والقاضي بتقسيم فلسطين ، وذلك إبان بروز نظرية الاستعمار الجديد الذي تلاقت أهدافه مع أهداف الحركة الصهيونية ، لاقامة قاعدة عسكرية استيطانية على أرض فلسطين كتجربة ونموذج .

إن التطورات التي جرت منذ الدورة الماضية تدفع في اتجاه ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية والعربية ، ودفع المزيد من السكان الفلسطينيين خارج أرضهم ، وفرض المزيد من الإجراءات القمعية والتعسفية ضد السكان المدنيين ، ومطاردتهم وحصارهم عن طريق القيود الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي تفرضها اسرائيل فسي محاولة مستميتة من أجل القضاء الجسدي والمعنوي على الشعب الفلسطيني .

وكانت الفارة الاسرائيلية على الشقيقة تونس في تشرين الاول/اكتوبر الماضي مثالا حيًا على عزم اسرائيل وتصميمها على تعقُّب الشعب الفلسطيني من أجل قتله حيثما تواجد .

وتواكب هذا الضغط العسكري والمادي مع الضغط السياسي من أجل انتزاع التنازل من الشعب الفلسطيني عن أرضه والإقرار بالاحتلال ، عن طريق الضغوط الدولية التي تمارسها بعض الدول الغربية ، من أجل انتزاع الاعتراف من الشعب الفلسطيني بمقتصبي أرضه والاستسلام لقتلته .

لذلك فان الممارسات ضد الشعب الفلسطيني مارت على خطين متوازيين الاول ، مباشر ، وتتكفل به اسرائيل عن طريق التصفية الجسدية والضغط العسكري والمادي والإجرائي . والثاني ، سياسي ، وتقوم به بعض الدول الغربية ، عن طريق الضغط السياسي والحملات الإعلامية والنفسية .

وتهدف هذه الممارسات الى تجريد الشعب الفلسطيني من قواه السياسية والتنظيمية ، وضرب كل المكتسبات التي حققها خلال منين الكفاح الطويلة ، وتغريغ القضية من محتواها السياسي ، لتتم بعد ذلك معالجتها على أساس أنها مشكلة لاجئين ، وبالتالي فهي قضية إنسانية ، وليست قضية شعب طرد من وطنه .

وعلى صعيد آخر ، فإن الدعم السياسي والمساعدات العسكرية والاقتصادية والفنية ، التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة الى اسرائيل ، قد وصلت الى مستويات متقدمة ، بدأت تنذر بالخطر ، وتبعث على القلق ، والشك في الاهداف الكامنة وراءها ، التي تتجاوز في نظرنا المقولة التقليدية حول حماية "امن اسرائيل" الى تكريس الرفض الاسرائيلي للسلام ، واستمرار دورة العنف في الشرق الاوسط .

ولاشك من الناحية الواقعية أن الشعب الفلسطيني المشرد يواجه هذه الهجمة الشرسة في ظروف صعبة ، ولكنه رغم ذلك لا يزال يسجل دروسا مهمة في التاريخ ، عن طريق صموده الباسل وتمسكه بأرضه وبحقوقه الوطنية المشروعة ، رغم شراسة وبطش القوى التي يواجهها ، ورغم عتو الالة العسكرية والاقتصادية والاعلامية التي تحاول القضاء عليه . ويستند الشعب الفلسطيني في هذا كله الى حقه الاصيل في أرضه ، وعلى تاريخه العربي المديد ، وعلى قوى العدالة والحرية والسلام في هذا العالم ، التي تجسدها حركة عدم الانحياز في مبادئها ومثلها العظيمة ، هذه المبادئ التي تشكل القاعدة الاساسية التي يقوم عليها نضال الشعوب ضد السيطرة والاستعمار والتخلف في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . .

ونفتنمها مناسبة ، وخاصة في ظل الظروف الدولية الجديدة ، للاشادة بالدور الذي لعبته هذه الحركة ، والتأكيد على ضرورة ممارسة اكبر قدر من الحذر من المحاولات الجارية لشق صفوفها والنيل منها عن طريق التفرد بأعضائها .

وعلى صعيد المبادرات المبذولة من أجل إحلال السلام في المنطقة ، فإننا نلاحظ أنه رغم الجهود التي بذلت والمبادرات العديدة التي قدمت فإن الموقف الاسرائيلي لا يزال يتسم بممارسة التعنت وفرض الشروط تلو الشروط ، بهدف شل عملية السلام وتعطيلها ، واذا كان ذلك يدل على شيء فإنما يدل على عدم رغبة اسرائيل في السلام ، من جهة ، وعدم حاجتها اليه ، من جهة ثانية .

أما عدم رغبة اسرائيل في السلام فيعود اساسا الى العقيدة الصهيونية التي بنيت عليها اسرائيل ، والتي تتنافى مع مبادئ السلام ، لان السلام يفقدها هيكلياً ويجعلها خاضعة لمبادئ الشريعة الدولية ، وهذا ما يتنافى مع طموحاتها السياسية وأطماعها التوسعية ، خاصة ان اسرائيل لاتزال ، في نظر الكثيرين من قادتها مشروع دولة قابلا للتمدد ، عن طريق احتلال المزيد من الاراضي العربية ، كلما ساحت الفرصة ، واستقطاب المزيد من المهاجرين ، وان حدود اسرائيل ، حسب النظرية الصهيونية ، تتحدد بالمدى الذي يستطيع جيشها الوصول اليه . كما ان السلام ولائق يتنافى مع اطماع اولئك الذين يؤيدون اسرائيل بصفتها التجربة - النموذج .

أما عدم حاجة اسرائيل الى السلام فيعود الى حقيقة اقتصادية بسيطة ، وهي ان دخل اسرائيل السنوي الذي تحققه كمساعدات مالية من دولة واحدة فقط هو ثلاثة بلايين من الدولارات ، بمعنى ان دخل الفرد الصافي في اسرائيل هو ١٠٠٠ دولار سنوياً من هذه المساعدات ، بينما تشير الاحصاءات الى ان دخل الفرد في كثير من دول العالم لا يتجاوز ٢٠٠ دولار سنوياً ، فإذا أضفنا الى ذلك المساعدات الاخرى من استعانة عسكرية وفنية ، عدا عن ان حروب اسرائيل جميعها مدفوعة الثمن مقدماً ، لحق لنا التساؤل ما الذي يمكن ان يجلبه السلام اكثر من ذلك على اسرائيل ؟

لذلك فإن دوافع اسرائيل في رفض السلام دوافع منطقية ، في ظل هذه الاوضاع والظروف ، ولكن السؤال الكبير الذي يبقى معلقاً هو هل حلفاء اسرائيل وحمايتها يريدون السلام ؟ هذا ما ستجيب عليه الايام المقبلة ، ونتمنى - وان كنا نؤكد - ان تكون الاجابة ايجابية .

لقد بذل العرب والفلسطينيون ما في وسعهم وبكل صدق من اجل التوصل الى سلام عادل وشامل ، يأخذ في الاعتبار جميع معطيات المشكلة ، ويتعامل معها بكل جدية وموضوعية ، وذلك من خلال مشروع السلام العربي الذي اقترته قمة فاس عام ١٩٨٢ ، ويدرك العالم العراقي التي واجهها هذا المشروع ، والدول التي عارضته .

ان محاولة البعض لتطوير المشكلة على انها مشكلة حدود أو أنها مشكلة لاجئين ، لحلها على هذا الاساس ، انها تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، وتتجاهل الحقائق الاساسية للصراع في الشرق الاوسط ، الذي تشكل القضية الفلسطينية اساسه وجوهره ، وبالتالي فإن أى حل لا يأخذ في الاعتبار هذه الحقائق إنما يساعد على استمرار المشكلة بما تمثله من تهديد للسلام والامن في العالم .

وانسجاما مع مشروع السلام العربي ، وانطلاقا من قرار المؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين ، فإننا نؤكد تمسكنا بقرار الجمعية العامة رقم ٥٨/٢٨ جيم القاضي بمقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الأمم المتحدة .

ونؤكد ان الأمم المتحدة هي الاطار الطبيعي والعملي لحل هذه المشكلة التي ولدت في أروقتها ، وندين جميع المحاولات الهادفة الى سرقة القضية من الأمم المتحدة ، ونذكر أن هدفها هو التفرد بالشعب الفلسطيني من أجل إرغامه على التنازل عن حقوقه .

وانما ندرك ان السلام لن يتأتى إلا عندما تشعر اسرائيل بحاجتها الى السلام ، وانها لن تمل الى ذلك إلا إذا وجدت موقفا دوليا حازما يكون اساسه ان علاقات الدول معها تتحدد بمدى استجابتها لعملية السلام ، ووقف أعمال العنف والعدوان التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني والدول العربية ، وان تقوم بعض الدول التي تمهد اسرائيل بكل مقومات الحياة ، بوقف هذه الامدادات ، وبالذات العسكرية والاقتصادية ، والتدفق البشري .

وتأكيدا لمواقف الامارات العربية المتحدة الثابتة ، فإن وفد بلادى يؤكد تأييده الكامل للنضال المشروع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ، ونرى أن أى حل يبراد أن يكتب له الاستمرار لا بد من أن يقوم على التعامل مع المعطيات الاساسية للمشكلة ، عن طريق استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير ، وبناء دولته المستقلة ، على ترابه الوطني ، بقيادة ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد العلوي (المغرب) : سيدي الرئيس ، ليست هناك قضية تتحمل فيها الأمم المتحدة مسؤولية أساسية كما تتحملها في قضية فلسطين ، وإن اهتمام منظمتنا المتواصل بهذه القضية وبحقوق الشعب الفلسطيني لدليل واضح على مدى تفهم ومساندة المجتمع الدولي للحقوق الثابتة لهذا الشعب المكافح ورفضه الكلي لسياسة إسرائيل في الشرق الأوسط ، باعتبارها سياسة تركز على القوة والتهجير والتنكر لابتسط حقوق السكان الذين يقطنون هذه المنطقة منذ آلاف السنين .

وكلنا نعلم أن قضية فلسطين هي لب الصراع الذي يدور في الشرق الأوسط وقلب المأساة التي أصابت هذه المنطقة . وهي قضية إنكار الحق والقانون ، قضية شعب إقتلع من أرضه وشرده عن دياره عن طريق الإرهاب والبطش . ولقد مرت عشرات السنين على هذا الشعب وهو ينتظر من هذه المنظمة الوفاء بتعهدات المنتظم الدولي نحوه ، تواقا بذلك إلى وطن يحن إليه ودولة تجمع شمله .

أن منظمة الأمم المتحدة ، وبكونها المنظمة العالمية الحريمة على القانون والشرعية الدولية ، لم تقصر جهدا في التأكيد على تضامنها الكلي مع شعب فلسطين وعلى التزاماتها السياسية والقانونية إزاء هذه القضية .

مافتتت الجمعية العامة منذ اتخاذها لقرارها التاريخي ٢٢٣٦ (د - ٢٩) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، تؤكد في كل مناسبة وفي كل دورة لها على واقعية وقوة حقوق الشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه الثابت في تقرير مصيره واستقلاله وسيادته وحقه في المشاركة الفعلية كطرف رئيسي ومستقل في أي معي نحو سلم دائم وعادل في الشرق الأوسط .

كما أن مجلس الأمن ، بكونه أعلى سلطة أممية موكل اليها حسب الميثاق الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، لم تفته أية فرصة أتاحت له في إدانة ممارسات إسرائيل في المنطقة واعتبرها لاغية وباطلة .

وقد كان الاحتفال منذ بضعة أيام باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني مناسبة مكنت أغلبية دول وحكومات العالم من تأكيد وتحديد تضامنها مع القضية الفلسطينية ووقوفها بجانب حقوق الشعب الفلسطيني ، وإدانتها الواضحة للاحتلال الاسرائيلي .

ولكن في مواجهة هذا التأييد الدولي الواسع ، استطاعت اسرائيل أن تتعامل مع قرارات الأمم المتحدة بازدراء وان تواصل إمعان احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية عن طريق إنشاء وتوسيع المستوطنات اليهودية واعتقال عشرات الآلاف من المواطنين العرب وزجهم في السجون بدون محاكمة ، وفرض العقوبات الجماعية وحل المجالس المنتخبة ، إلى غير ذلك من الممارسات الارهابية كالاغتيالات المسلحة على الأماكن المقدسة وعلى المدارس والجامعات وحرق المزارع وهدم المنازل وإجبار السكان العرب ، أهل البلاد ، على الهجرة خارج بلادهم . ولائحة هذه الممارسات الاجرامية طويلة كما تفيدنا بذلك المعلومات المتضمنة في التقرير الاخير المقدم من اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة .

وليس بخاف على المجتمع الدولي أن الهدف النهائي لعمليات الإبادة الجماعية والتي يجري تنفيذها في وضع النهار وبمراى من الجميع هو القضاء على الثورة الفلسطينية ، وإطفاء شعلة كفاح الشعب الفلسطيني الحر حتى يتسنى لاسرائيل أن تنكسر وجود هذا الشعب وأن تنفي مطالبته بحقوقه الوطنية المشروعة .

ولبلوغ هذه الغاية ، دأبت اسرائيل ، في غيبة أى رادع دولي فعال ، على تنفيذ مخططها التوسعي خطوة خطوة ، مرتكزة بذلك على سياسة الامر الواقع ، حيث ضمت القدس الشريف وأعلنته عاصمة أبدية لها ، وفتحت جبهات جديدة لجر أطراف عربية أخرى إلى قلب النزاع ، أملا في أن تفقد القضية الفلسطينية تدريجيا صفتها التي تعارف العالم عليها كقضية جوهرية لحل مشكلة الشرق الاوسط .

إن الازمة التي تعرفها منطقة الشرق الاوسط والتي ترتبط أساسا بمصير الشعب الفلسطيني تكتسي اليوم أبعادا أكثر خطورة من ذي قبل ، وتمثل تهديدا مباشرا للسلم والامن الدوليين . فإسرائيل ، علاوة على تكديسها للمزيد من قوى الدمار ولمختلف انواع الأسلحة ، بما فيها الأسلحة النووية ، لم تحجم عن اللجوء الى شتى أنواع التهديدات بما في ذلك "ارهاب الدولة" كما يشهد على ذلك اعتداؤها الأخير على تونس الشقيقة وعلى مركز قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وكما تعلمون فقد كان الهدف الرئيسي من وراء هذه العملية الدنيئة التي سبق لمجلس الامن ان ادانها بصفة واضحة وقطعية ، هو التصفية الجسدية للسيد ياسر عرفات ، قائد منظمة التحرير الفلسطينية ، ورمز كفاح الشعب الفلسطيني . وتنفيذ هذه العملية في عقر دار بلد عربي تمارك العالم على تسامحه واعتدال سياسته ودفاعه المتواصل عن القضايا الانسانية العادلة ليعتبر تهديدا موجها ضد كافة البلدان العربية ، هذه البلدان التي استنكر زعمائها ما من مرة ، فرادى وجماعات ، الارهاب بجميع اشكاله ومصادره ، واكدوا تمسكهم بمبادئ الحق والعدل واعتمادهم على الوسائل المشروعة التي اقترتها المواثيق الدولية لتحقيق الاهداف والدفاع عن المصالح الوطنية ، كما تم التأكيد على ذلك مؤخرا في البيان الختامي لمؤتمر القمة الاستثنائي العربي الاخير المنعقد بالدار البيضاء بين السابع والتاسع من شهر آب/أغسطس (غشت) المنصرم ، أي قبل بضعة أسابيع فقط من تنفيذ عملية تونس .

ومؤخرا ، في الرسالة التي وجهها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر المنصرم الى الرئيس الامريكي رونالد ريغان ، عقب الاعتداء الاسرائيلي على تونس واحداث البأخرة الايطالية وتحويل الطائرة التابعة للخطوط الجوية المصرية ، والتي عبر جلالته من خلالها رسميا عن استنكار المملكة المغربية وإدانته لهذه العمليات ، ذكر بصفته الرئيس الحالي لمؤتمر القمة العربي بموقف الزعماء العرب حول هذا الموضوع ، كما أقره مؤتمر الدار البيضاء الذي شاركت في أشغاله منظمة التحرير الفلسطينية ، في شخص قائدها السيد ياسر عرفات الذي لعب دورا شخصيا كبيرا في إنجاح هذا المؤتمر ودافع بقوة عن المقترحات والتوصيات التي تضمنها بيانه الختامي .

وانطلاقاً من هذا الموقف العلني والصريح الذي عبر عنه الزعماء العرب فسي
مؤتمرهم الأخير ، بحضور ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، يمكن ان نتوصل ، كما
اشار جلالتة في هذه الرسالة ، الى استنتاجين اثنين وهما كما يلي :

"اولاً : إن منظمة التحرير الفلسطينية ، ليست منظمة ارامية كما
يدعي البعض ، بل هي حركة تحرير تناضل وتكافح من اجل الشعب الفلسطيني ومن
اجل استعادة حقوقه الشرعية في إطار حل عادل وشامل من شأنه ان يعيد السلم
والامن والاستقرار الى المنطقة .

"ثانيا : إن مواصلة الطعن في مشروعية تمثيلية منظمة التحرير الفلسطينية ، هذه المشروعية التي أقرها مؤتمر القمة العربي المنعقد بالرباط سنة ١٩٧٤ ، والتي اعترفت بها وأكدتها بعد ذلك وفي عدة مناسبات أغلبية أعضاء المجتمع الدولي ، لمن شأنها أن تقضي نهائيا على جميع الجهود المبذولة حاليا من طرف القوى المحبة للعدل والسلام."

إن مشروعية تمثيلية منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني حقيقة ثابتة لا مناص من الاعتراف بها أو اقرارها . وكل محاولة للنيل من حقيقة هذه المشروعية تعتبر ليس فقط خرقا علنيا لمقررات منظمة الأمم المتحدة بل واستهجانا لمشاعر وحقوق الشعب الفلسطيني المناضل وتلاعبا بها وعملا من شأنه أن يقضي على جميع الجهود التي بذلت لحد الآن قصد إيجاد حل عادل وشامل لهذه القضية .

ولقد أعاد جلالة الملك تأكيد هذه الحقيقة في الرسالة التي بعث بها الى كل من الرئيس الأمريكي رونالد ريغان والى الكاتب العام للحزب الشيوعي السوفياتي السيد ميخائيل غورباتشوف بمناسبة اجتماعهما الاخير بجنيف ، مستندا في ذلك على عاملين أساسيين اثنين :

أولا ، عامل الواقع : حيث أن مؤتمر القمة العربي المنعقد بالرباط سنة ١٩٧٤ قد أقر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وكل استبدال لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيلية أخرى يعتبر لاغيا لانه غير واقعي .

ثانيا ، عامل القانون : ذلك انه ومنذ هذا التاريخ أقر المجتمع الدولي في غالبية مشروعية المنظمة الفلسطينية واعتبرها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني ، حيث أصبحت هذه المنظمة عضوا كاملا الحقوق في العديد من المنظمات الاقليمية والمختمة ، علاوة على مشاركتها في أشغال الأمم المتحدة كعضو مراقب .

وانه لما يدعو الى الارتياح أن أغلبية التصريحات التي استمعنا اليها حتى الان حول قضية فلسطين لا تدع اى مجال للشك في الوقوف المخلص والمسؤول لهذه البلدان ، حكومات وشعوبا ، الى جانب هذه القضية ومشروعية كفاح الشعب العربي الفلسطيني . والحقيقة ان المشكلة الفلسطينية لم تعد تحتاج الى بحث ولم تعد الحلول في هذا الشأن شيئا يستعصي بلوغه .

وفي هذا السياق كان المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين خطوة كبيرة في إطار الجهود التي تبذلها المنظمة الاممية بحثا عن حل لهذه المشكلة المعقدة . ولا حاجة هنا الى الاشارة بالنتائج الايجابية التي حققها هذا المؤتمر الذي حظي بتأييد العديد من المنظمات العالمية والجهوية - نذكر منها بالخصوص مؤتمر دول عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، ومؤخرا مؤتمر القمة الاستثنائي العربي .

ومساهمة من ملوك وامراء ورؤساء الدول العربية في هذه الجهود ، وشعورا منهم بالمسؤولية التاريخية والقومية الملقة على عاتقهم بخصوص قضية فلسطين وقضية الشرق الاوسط ككل ، بادروا الى إقرار خطة عربية شجاعة تعرف بخطة فاس للسلام تم مؤخرا إعادة تأكيد الالتزام العربي الجماعي بها في الدورة الاستثنائية العربية للقمة المنعقدة في الدار البيضاء .

إن المغرب ، وجمعيتنا الموقرة مجتمعة اليوم للنظر في قضية فلسطين ، ليريد ان يعيد تأكيد قناعاته والتزامه بعدالة ومشروعية هذه القضية ووقوفه التام والغير المشروط الى جانب الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى في كفاحها البطولي تحت نير الاستعمار والاحتلال .

ان تضامن المغرب ، شعبا وحكومة مع نضال الشعب الفلسطيني ، كما ذكره وأكدته صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، لا يعود تاريخه الى الامس القريب . فعندما كان المغرب مازال بدوره يعاني من ويلات الاحتلال الاجنبي أعلن المغفور له محمد الخامس في خطابه التاريخي الذي ألقاه في طنجه سنة ١٩٤٧ عن تضامنه مع هذا الشعب في كفاحه من أجل استرداد حقوقه المشروعة ، بما فيها حقه في تقرير مصيره .

وكما أكد كذلك جلالته ، فان هذا التضامن ليس صادرا عن تضامن شعب عربي مع شعب عربي آخر فقط ، بل هو نابع من خلقيتنا وتشبثنا بمبادئ القانون المتعارف عليها دوليا ، التي تعتبر ضرورة التمسك بها حجرا اساسيا في العلاقات التي يجب ان تسود بين كافة أعضاء المجتمع الدولي .

ومن هذا المنطلق أريد أن أوجه مرة أخرى باسم حكومة وشعب المملكة المغربية ، نداء حارا الى شعوب العالم وكل الدول المعنية وجميع البلدان المحبة للسلم والعدالة ان تعمل جاهدة على إنصاف شعب فلسطين وإقرار حقوقه السليبة تحت اشراف ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

وإننا ، ونحن نكرر هذا النداء ، لنناشد منظمة الأمم المتحدة بجميع أجهزتها ، وهي تحتفل هذه السنة بالذكرى الأربعينية لتأسيسها ، ان تظلمع بمسؤولياتها وبالتزاماتها تجاه هذا الشعب الى ان يستعيد حريته وكرامته وسيادته ويقيم دولته المستقلة فوق ترابه الوطني . وكما أكد ذلك وزير الخارجية والتعاون المغربي في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة :

"ان مسؤولية منظمنا في هذا الموضوع هي مسؤولية أساسية لان منظمنا هي التي قررت بادئ ذي بدء ايجاد دولتين في فلسطين . والآن ، وبعد مضي أربعين عاما ، نلاحظ ان الشعب الفلسطيني مازال محروما من حق تقرير المصير ومن حقه في الوجود كدولة مستقلة ، وهو شئ لا يمكن التوصل بدون تحقيقه الى أي حل سلمي ودائم لمسألة الشرق الاوسط بكاملها." (A/40/PV.21 ، ص ٢١)

إن إحباط جميع الجهود التي بذلت الى حد الآن لايجاد حل سلمي لهذه المشكلة تقع مسؤوليته في الاساس على عاتق اسرائيل وعلى تعنتها . ان اسرائيل تريد السلم والارض معا ، ونحن نقول نريد السلم واسترجاع الارض معا . وكما سبق ان أشرت في كلمتي أمام مجلس الأمن في العاشر من تشرين الاول/اكتوبر المنصرم عندما كان هذا المجلس الموقر ينظر في قضية الشرق الاوسط ، فان حقيقة سياسة اسرائيل في المنطقة بما فيها امعانها المتواصل في ممارساتها القمعية والتوسعية ، وتعاملها باستخفاف مع قرارات

الأمم المتحدة ذات الملة ، وانكارها العنيد لحقوق الشعب الفلسطيني ، ومحاولتها الحصول على قبول دولي بشأن نقل عاصمتها الى القدس ، ما هي إلا انعكاس لسياسة شاملة مستقرة وواضحة الاهداف تسعى في النهاية الى اخضاع الشعب الفلسطيني وإقامة وضع لا رجعة فيه يجعل من ممارسة هذا الشعب لحقه في تقرير المصير أمرا مشكوكا فيه .

إن قضية فلسطين لترتبط ارتباطا مباشرا بقضية الشرق الاوسط ، وكل حل عادل ودائم لهاتين القضيتين لا يمكن إحلاله في نظرنا إلا إذا توفرت الشروط التالية :

أولا : انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي العربية
والفلسطينية المحتلة .

ثانيا : تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما
فيها حقه في الرجوع وانشاء دولته المستقلة فوق ارضه .

ثالثا : اقرار مشروعية تمثيلية منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني
وحق هذه المنظمة في المشاركة على قدم المساواة مع الاطراف المعنية
الآخري في كل الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الاوسط .

رابعا : ضرورة اعلان بطلان والغاء كل ما اتخذته اسرائيل من تدابير ادارية
وتشريعية تعدل أو تستهدف تعديل طبيعة مدينة القدس الشريف .

خامسا : اقرار حق كل دولة في المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها
دوليا .

وفي الآخير ، اسمحوا لي سيدى الرئيس ، أن اتوجه بالشكر من خلال شخصكم الى
الامين العام لمنظمتنا السيد خافيير دى كوييار ، للجهود الشخصية التي يبذلها
بالنسبة لهذه القضية ، والى جميع اجهزة الامم المتحدة وهيئاتها وخاصة لقسم حقوق
الشعب الفلسطيني وللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة
للتصرف برئاسة سعادة السفير ماسامبا سارى لما يبذله من جهود متواصلة في هذا
المضمار .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : منذ قام عدد من الدول

الاعضاء عام ١٩٤٧ ، تمثل اقلية من دول العالم اليوم ، منذ قاموا بالتصويت على
مشروع قرار ، لتقطيع جسم فلسطين ، البلد العربي ، واعطاء جزء منه الى اقلية
مهاجرة من اليهود الصهيونيين ، وقضية فلسطين تلهب المنطقة ، وتشغل في الامم
المتحدة حيزا من وقتها ، وقدرا من جهدها خصوصا بعد أن اصبحت الامم المتحدة مـرآة
صحيحة لتمثيل شعوب العالم ، وصوتا صادقا للتعبير عن الارادة الدولية . لان
اسرائيل ، الابن العاق لقرار ظالم من هذه المنظومة عام ١٩٤٧ ، لم تترك بنـدا من

بنود الشرعية الدولية الا واعتدت عليه ، ولم تترك ميثاقا من مواثيق التعامل الدولي ، إلا وخرقته . وكان من سوء حظ الامم المتحدة ، وفلسطين ، ان تلك القلة من الدول كانت لها يومئذ غالبية الاصوات ، لان معظم شعوب العالم المشاركة معنا الآن دولا عزيزة مستقلة ، كانت يومئذ تحت كابوس الاستعمار ، مكتومة الصوت ، وفي قيد الاحتلال الاجنبي ، مغلولة الارادة .

وتقف الاغلبية الصحيحة في الامم المتحدة اليوم ، وهي تمثل حقيقة الارادة الدولية ، تشجب اسرائيل ، ما قامت به ، وما ترتكبه ، وما ترمي اليه ، وتؤيد الحقوق العربية في فلسطين ، رغم الاحتلال والاستعمار الجاثم على صدر فلسطين ، وتندد بممارسات الصهيونية ، بالذين يرتكبونها وبالذين يدعمونها ويتحملون مع اسرائيل وزرها واشمها .

توهمت الصهيونية ان بإمكانها ان تعتبر العرب في فلسطين ، وفي العالم ، شعبا قابلا للتخلص منه ، والقضاء على وجوده ، مثلهم مثل سكان البلدان المكتشفة في القرون الوسطى . لكنهم تجاهلوا تاريخ المكان ، ونسوا بعد الزمان عن الزمان في مخططاتهم الآثمة ، تجاهلوا تاريخ الشعب العربي وحضارته العريقة ، وهم يخططون لافتراس كيانه وللقضاء على وجوده ، وخاضوا ضده معركة الجهل بالحقائق مع معركة الاستعمار الاستيطاني ، وسخروا لذلك كل امكانياتهم وامكانيات من وقعوا ضحية تأثيراتهم من الدول . وسيسجل التاريخ غير البعيد ، انهم سيهزمون في آخر المطاف . هذه حقيقة نعرفها ، وتعرفونها جميعا ، ويدركها الصهيونيون اليوم في قرارة نفوسهم المريضة وهم يقرأون دلالتها على كل حائط يتجهون اليه ، رغم محاولاتهم اليائسة تغيير اتجاه مسيرة تاريخ الانسان .

يرفض الصهيونيون السلام ، الا في الكلام ، ويعملون على عرقلة كل مسعى لانهاء النزاع في فلسطين كلما ظهرت في الافق بارقة امل في الوصول اليه . لماذا يخافون السلام ؟ لماذا يقوضون كل اطار يظهر للعالم أنه قد يرسى قواعد السلام في المنطقة ؟ أهى حقوق الشعب العربي في فلسطين لا يريدون الاعتراف بها ؟ وهل يمكن لهم ان يعيشوا في فلسطين أو في المنطقة بأى شكل ، اذا لم يعترفوا بحقوق اهلها ؟

لماذا يحاربون السلام بمختلف الأسلحة ؟ اعتقد أننا نعرف الآن ، وهم يعرفون دائماً ان نواياهم ومخططاتهم العدوانية ، واسرائيل قامت كلها على العدوان ، ومازالت ، منذ ان زرعوا اول مستوطنة في فلسطين تحت ظل الاحتلال الاجنبي ، ان مخططاتهم للعدوان على العالم العربي والاسلامي مازالت قاعدة وجودهم واستمرارهم . هذه بقية فلسطين المحتلة ، والجولان السوري ، وهذا لبنان ، ومازالت دماء عدوانهم الاخير عليه تسيل من جسم بنيانته . ان هدفهم السيطرة من النيل الى الفرات ، اسطورة معروفة ، يحلمون بها ، ويعملون بوحيتها ، وكان العالم العربي والاسلامي ساحة خالية ، او غابة مجهولة ، كانت تنتظر فلول المهاجرين الصهيونيين ليفترسوا اهلها ويقيموا دولة على انقاض شعبها .

اقام الصهيونيون في فلسطين بعد عام ١٩١٩ وتحت مظلة دولة الاستعمار مستوطنات تحميها حراب المستعمرين على حساب اهل البلاد . وبعد عام ١٩٤٧ غزى الصهاينة بالسلح اجزاء من فلسطين ، وطالبوا الامم المتحدة في نفس الوقت بالاعتراف لهم بجزء من فلسطين . وقلنا يومئذ ، ونبهننا هذه المنظومة العالمية ، بان ارض العرب ليست فراغاً مباحاً للمغامرين والمستعمرين ، وحذرنا الامم المتحدة من نتائج تأمر القلة من اعضائها على حقوق الامة العربية والاسلامية وعلى سلامة المنطقة . واستمر الطغيان . وفي عام ١٩٦٧ غزى الصهاينة البقية من فلسطين ، والجولان من سوريا . وفي عام ١٩٨٢ غزوا لبنان ، ومازالوا لان في جنوبه يخوض ضدهم المواطنون حرباً فدائية بطولية .

في فلسطين ، وفي موجة الاستعمار الاستيطاني ، تمارس الصهيونية العنصرية بأبشع صورها ، وتهدر حقوق أهل البلاد وأصحابها الشرعيين ، وتصادر أراضيهم ، وتنسف بيوتهم ، وتقتل مدارسهم وجامعاتهم ، وتطارد أبناءهم في الشوارع لتذبحهم . انها تهدر كل حقوق الشعب العربي في فلسطين ، أحد شعوب هذه المنظومة الدولية ، بلا حياة من الحق ، وبلا خوف من العقاب . تحت سلطة الارهاب الصهيوني يحرم الانسان من انسانيته لانه عربي . في جنوب افريقيا يقولون للانسان المحروم : أنت أسود ، وفي فلسطين يقولون له : أنت عربي . التمييز العنصري البشع ، التمييز الصهيوني ضد كل مواطن عربي ، في بيته ، ومزرعته ، وعمله ، وتحت سماء بلده حيثما اتجه ، هو جريمة ضد كل القيم والاخلاق ، وضد كل ما تقوم عليه الامم المتحدة ، انه جريمة سيدفع ثمنها مرتكبوها الصيونيون ، ويشارك في مسؤوليتها كل من يدعم هذا التمييز ويحميه .

هذه تقارير الامم المتحدة المتعلقة بفلسطين ، كلها تفنح الممارسات العنصرية الصهيونية في البلاد . ان تركيب اسرائيل الاجتماعي وقوانينها وانظمتها واجراءاتها بحق العرب ، اصحاب البلاد ، تقوم كلها على التمييز العنصري ، قوانين الهجرة التي تعطي اي يهودي في العالم حق الهجرة كمواطن متميز ، وتحرم العربي صاحب البلاد من حقوقه ، والاجراءات الادارية ، والبوليسية ، التي تسهل الاعتداء الصهيوني على حقوق أهل البلاد وتعطل استمرار الوجود العربي في بلده ، القوانين والاجراءات التي تعاقب العرب جماعيا لابطس المخالفات ، وفي نفس الوقت تحمي الارهابيين الصيونيين تحت سمع العالم وبصره ، ثم ارهاب المؤسسات العلمية ومداومتها ، واغلاقها لاقول الاسباب والشبهات ، والاجراءات الاقتصادية التي تحرم العرب وتنقل الى ايدي المستوطنين الصيونيين كل النشاطات الاقتصادية . اليست هذه مورة من اقبح صور التمييز العنصري والاستعمار الاستيطاني التي عرفها القرن العشرين ؟ ومن المخزي ان استطاعت الصهيونية قبل اسابيع ان تقيم لهذه الممارسات العنصرية مهرجانا تحت سقف الامم المتحدة ، كأن اقامة مهرجان للتفريغ تحت سقف في مبنى الامم المتحدة يستطيع ان يخفي الواقع الدامي على أرض فلسطين .

هذا التمييز العنصري البشع ، لن يستطيع أي مخادع مهما كان رامما ماهرا ، ان يطلي صورته القبيحة بغير ألوانها ، ويرسمه على غير حقيقته . انها الوجه الآخر للصورة القبيحة التي بدأ العالم يدركها عن جنوب افريقيا ، ويشجبها وينقضها ويتخذ اجراءاته ضدها ، انها صورة مهاجر دخل البلاد تحت ظل قوة استعمارية ، ينقض على شعب جذوره في اعماق تاريخ البلد ، ليستولي على أرضه ويحرمه من حقوقه .

ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، شاهد بين يدينا الآن ، بأن الشعب العربي في فلسطين أسير في بلده ، غريب في وطنه ، وانه يتعرض لارهاب صهيوني لا يخجل ، ولا يخاف العقاب . لكن العقاب ارادة ربانية . وكما رأينا مع فلول النازية ، فان العقاب يلحق بمصاحبه حتى القبر . ان المشكلة تقوم على حقوق شعب أساسية غير قابلة للتصرف ، انها في لب القضية وفي قلب المشكلة ، انها مفتاح الحرب والسلام في المنطقة .

الى أين الطريق من هنا ، الى أين المسير ، وما هو الهدف والمصير ؟ فلسطين محتلة عدوانا وظلما ، بشعبها وأرضها ، والصهيونية تفرض عليها دولة من المهاجرين لا يعترف بسيادتها اهل البلاد ، ولا تقر غالبية دول هذه المنظومة شرعية ما تقوم عليه ، وترفض ما ترتكبه ضد أهل البلاد . واسرائيل ، العضو في الأمم المتحدة ، ليس لها حدود معترف بها ، ليس معترفا بها من اسرائيل نفسها ، وليس معترفا بها من العالم بأسره ، أية اشارة في الافق تلك ، وأية رسالة للمستقبل هذه ؟

حروب قامت ، وفترات "لا حرب ولا سلام" دامت ، منذ عام ١٩٤٨ . وقد عرض العرب خطة للسلم وقاعدة للسلام ، قدموا فيها تضحيات ضخمة ، واقروها مجتمعين في قمة فاس ، رفضتها الصهيونية ، ومازالت تفع العراقيل في طريقها . واسرائيل مستمرة ، تعبيراً للحرب وتعطل جهود السلام ، وتحاول خديعة المجموعة الدولية ، وتطبق في فلسطين أبشع اجراءات الاحتلال الاستيطاني على الأرض ، وضد شعب البلاد ، بينما العصابات الصهيونية الارهابية ، تعيث في الأرض فسادا ، تحميها الشرطة الاسرائيلية التي ترتكب حتمها الوافرة من الجرائم ضد السكان ، تهدد أمن المواطنين ، وتتعدى على مقدماتهم واماكن عبادتهم ، وتعرقل أسباب معيشتهم واستمرارهم في ديارهم .

والقدس ، القدس التي يقدها الف مليون مسلم ، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ، تتعرض لخطر جسيم ، الآن ومنذ زمن . ان ملطات الارهاب الصهيوني ، وهي تحاول تطبيع القدس ومكان القدس ، تحاول تغييرها الى مدينة يهودية . وتشجع المتطرفين الصهيونيين على الاعتداء على المسجد الاقصى . منرى ان استمرار هذه المحاولات ، والعدوان على المسجد الاقصى سيكون شؤما تاريخيا على الصهيونية ، ومنرى جميعا كيف سينفجر العالم الاسلامي كله على رأسها . حينئذ تذكروا هذا ، كما أمل ألا تقللوا من خطورة اعتداءاتهم على المسجد الابراهيمي في الخليل ، وعلى الاماكن المقدسة الاخرى . وكلها متفجرات موقوتة تخزنها اسرائيل دون شعور تحت اسماتها الواهية ، ولا تدرك ان ساعة الانفجار الناتج عن هذا التراكم لجرائمها لن تستطيع ايقافها جميع الموارىخ التي في الجو أو الاساطيل التي في البحر .

المسيونية ، واسرائيل ، الى أين ؟ انها ترتكب كل هذه الجرائم ، ضد السلم ،
 وضد حقوق الانسان ، وضد حقوق الشعب العربي والاسلامي في فلسطين ، وخارج فلسطين ،
 تمارس أبشع أنواع التمييز العنصري ، تستخدم نفوذها غير الشرعي في جسم بعض الدول
 لتسيّر سياسة هذه الدول في فلسطين وفي المنطقة ضد الحق والحقيقة ، بل وضد مصالح
 هذه الدول نفسها ، وهو أبشع ما في هذه المعادلة المسيونية . واسرائيل ، الى أين ؟
 لعل جنودها الهاربين من لبنان يخبرون لماذا هربوا ، ولماذا لحقت بهم آلة الحرب
 المسيونية هاربة ، تنتظر في شمال فلسطين وجنوب لبنان الى ان تطرد منهما ؟
 الحرب ، اذا كانت هي وسيلة اسرائيل الوحيدة ، فلها نتيجة وحيدة أيضا
 نعرفها جميعا . ولابد لاسرائيل ان تخسر المعركة الاخيرة ضد قرابة مائتي مليون عربي
 والف مليون مسلم . ان فجوة التفوق التقني والعسكري لصالحها ، وهي صلاحها الوحيد ،
 تضيق كل طالع شمس بين العرب واسرائيل ، وطالع كل شمس يظهر بطلان دعواها وفساد
 مبنائها أمام العالم .

ولابد ان نذكر هذا الجمع المحترم من مندوبي دول العالم بأن دفاع العرب عن
 حقوقهم في فلسطين ، ليس متعة سياسية أو نزهة انتخابية يكسبون فيها جولة يوم أو
 شهر أو سنة . انها حقيقة وجود أو لا وجود . انها واقع حقوق اساسية للحياة لابد من
 الكفاح لتأمينها مهما عملت اسرائيل طغيانا وحاول معها اصدقاء المسيونية عن سوء
 تقدير ، أو سوء نية ، أو جهل ، ان يشتروا فرسا سياسية انتهازية مؤقتة بطبيعتها
 على حساب حياة شعب وحقوق أمة ، بل على حساب حقوق الانسان في اي مكان وهذا هو اهم
 قوائم هذه المنظومة العالمية التي يلتزمون بميثاقها . لا بد ان نذكر هنا لنذكر
 البعض بأن العمل بعدة موازين للحقوق والاخلاق لم يخدم فردا في مجتمعه ، ولم يخدم
 مجتمعا في دولته ، ولم يخدم دولة في التاريخ ، انما قضى على الافراد ، وفسد
 المجتمعات ، وهدم الدول . وفي فلسطين يعتدى على الحقوق وتخرق المواثيق ، وترتكب
 أفظع الجرائم ، ضد الانسانية ، وليس لهذه الحقائق الا ميزان واحد .

لقد سمعتم قبل أيام ، في هذا المبنى الكبير ، رسالة صاحب الجلالة الملك
فهد بن عبد العزيز ، ملك المملكة العربية السعودية ، الى دول الامم المتحدة
وشعوبها ، بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني ، يؤكد موقف المملكة الحازم مع
الحق العربي والاسلامي ، في فلسطين ، ضد الظلم والظغيان ، الذي نزل بشعبها ،
وبأرضها ، ويكرر التزام الامة العربية والاسلامية ، بميانة حقوقه . ان موقفنا في
المملكة الثابت ، القاطع ، مع حقوق الشعب العربي الفلسطيني ، هي وقفة كل عربي ،
وكل مسلم ، وكل منصف ، محب للعدل والحرية . ونحن على ثقة من ان مسيرة الظلم حبلها
قصير . وان الحق يعمل ولا يعمل عليه .

ان السؤال الذي يردده كل عربي ومسلم اليوم . واسألكموه ، الان ، اليس لهذا
الليل من آخر ؟ هل يظن الصهيونيون بانهم سيخدعون جميع الناس كل الوقت ؟ هل يظن
الصهيونيون المنصريون بانهم سينجحوا في نهاية القرن العشرين بان يحولوا شعبا اصيلا
في بلاده ، وفي موقع جغرافي مركزي على خريطة العالم ، كالشعب العربي في فلسطين ،
الى شعب مجرد من الحقوق ومحروم من اماكن الوقوف ، لمجرد ان لديهم تفوقا مؤقتا في
قوة نار البارود . سيسجل التاريخ ، بان الغرض المتاحة لاسرائيل الان للحصول على
العلم والسلام ، اذا رفضتها وفوتتها ، والدلائل قوية تشير الى ذلك ، فسيأتي وقت غير
بعيد لن تستطيع الصهيونية الحصول على مثل هذه الغرض فيه . وسيقف دعاة الصهيونية
هنا ، كما وقفوا عام ١٩٤٧ يحاولون خداع العالم بانهم الحمل الوديع ، وسيفوتهم
القطار حينئذ . فهل تنظرون معنا الى الامام ، لنوفر على العالم بعض مآسي
المستقبل ، بعد ان عجزنا ، وعجزتم ، عن تجنب مآسي الماضي ؟

السيد اودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : تشهد هذه الدورة التذكارية للجمعية العامة للامم المتحدة
تقييم المشاركين لكشف حساب أربعين عاما من أنشطة المنظمة . وهم يلاحظون نجاحها

ويبدون وجهات نظرهم بشأن كيفية زيادة فعاليتها ويعربون عن عميق الأسف ازاء وجود مشاكل دولية بلا حل . وتتمثل احدى هذه المشاكل في استمرار وجود بؤرة التوتر الخطيرة في الشرق الاوسط ، والقائمة منذ حوالي ٤٠ عاما .

وقد أعربت غالبية المشاركين اثناء الدورة الحالية ، عن القلق ازاء الحالة المتفجرة في المنطقة والتي تشكل خطرا على السلم والامن الدوليين * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موشوتاس (قبرص) .

وكان بحث هذه المسألة موضوع اجتماع لمجلس الامن بناء على مبادرة من جانب البلدان غير المنحازة ، ولاحظ المتكلمون في ذلك الاجتماع بقلق بالغ انه لم يتحقق أى تقدم صوب التسوية الشاملة والعادلة في الشرق الاوسط نظرا لان اسرائيل - ووراءها من يحملونها عندما طردت شعبا بأسره من دياره التي يقطنها منذ أقدم الأزمان ، وعندما احتلت الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة - خلقت مشكلة من أكثر المشاكل حدة وهي مشكلة فلسطين التي هي صلب النزاع في الشرق الاوسط .

وقد بين السيد فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى في البيانات التي أدلى بها في هذه القاعة المأساة الكاملة الموجهة للشعب الفلسطيني المبتلى .

وعلى الرغم من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ، بما فيها القرار ١٨١ (د - ٢) والقرار ٢٣٢٦ (د - ٢٩) والقرارات الأخرى ذات الصلة ، مازال الشعب العربي الفلسطيني محروما من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة . ويضطر أبناء الشعب العربي الفلسطيني الى ان يهييموا على وجوههم خارج بلادهم أو أن يعيشوا تحت وطأة القمع والاحتلال .

وتنفذ الدوائر الحاكمة في اسرائيل سياسة متعمدة تهدف الى طرد العرب من الأراضي التي استولت عليها حتى تستوطنها وتقام المستوطنات غير المشروعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة .

وتتسارع النعرات القومية المتعمصة بين السكان في محاولة لقمع المقاومة المتصاعدة ضد المحتلين . وتلجأ السلطات الى عمليات القتل والاعتقال الجماعي والترحيل وتدمير المنازل وتغيير الطابع السكاني للأراضي المحتلة . وهناك زيادة ملحوظة في حملة الارهاب والقمع وسياسة الإبادة الجماعية التي تمارس ضد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة . وكثيرا ما كانت هذه الأعمال مبعثا لقلق مجلس الامن وخاصة في ايلول/سبتمبر من هذا العام .

وكما ذكرنا من قبل في مجلس الامن فان كل هذه الافعال تعد انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية السكان المدنيين في زمن الحرب . وقد ادان مجلس الامن مرارا تلك الاعمال ، كما اذانتها الجمعية العامة وغيرها من هيئات الامم المتحدة . وهذه الانشطة هي التي تجعل من النضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل الحصول على حقوقه بكل السبل ومنها الكفاح المسلح نضالا مشروعاً .

ويتلقى المعتدون الاسرائيليون الذين ينفذون بلا خجل سياستهم العدوانية ضد الشعب العربي متجاهلين قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، التأييد من جانب شركائهم الاستراتيجيين عبر المحيط كما لاحظت هيئات الامم المتحدة بما في ذلك مجلس الامن . وان ملايين الدولارات التي تحقق بها آلة الحرب الاسرائيلية ، وما يلقاه المعتدون من الدعم السياسي والدبلوماسي غير المشروط ، يجعل من واشنطن الرسمية شريكا مباشرا في السياسة غير المشروعة التي تنتهجها الدوائر الحاكمة في اسرائيل ضد الشعوب العربية . وبينما تحمي الولايات المتحدة وتظل شريكها الصغير بيد ، تعمل باليد الاخرى على عرقلة التوصل الى تسوية شاملة وعادلة لمشكلة الشرق الاوسط وتفرض على العرب الحلول المنفردة بغية دفن القضية الفلسطينية وحذف مطلب اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تماما من جدول الاعمال ، وحرمان منظمة التحرير الفلسطينية من وضع الشريك الكامل في أى مفاوضات لتسوية المشكلة ، لمساعدة اسرائيل على إحكام قبضتها على الاراضي العربية التي استولت عليها ، ولتحويل الشرق الاوسط الى قاعدة استعمارية جديدة في الصراع ضد حركات التحرر الوطني للشعوب في آسيا وافريقيا . ويخطئ خطأ شديدا من يسمعون وراء الوهم المتمثل في النوايا الحقيقية للحلفاء الاستراتيجيين ، ومن يعلقون أية آمال على انتهاء الاحتلال الاسرائيلي عن طريق الصفقات التي تتم سرا . والحق ان الحماة الذين يقفون عبر المحيط انما يحاولون احياء كامب دافيد لكي يدعموا موقفهم في الشرق الاوسط ولإجبار فصيل نشط في حركة التحرير العربية على الاستسلام .

أما عن الموقف الحقيقي لتلك البلدان ، فهو يتضح من موقفها السلبي تجاه جهود المجتمع الدولي في البحث عن سبل لحل مشكلة الشرق الاوسط . ولذا فان تلك الدول هي التي تعمق فعلا اعتماد أي اقتراح يهدف الى ايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين وتحقيق التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الاوسط ، والتي يرجع السبب في ان القرار ١٨١ (د-٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ المتعلق باقامة دولة عربية فلسطينية لسم ينفذ . وبسببهم أيضا لم تنفذ التوصيات الصادرة عام ١٩٧٥ والتي تصدق عليها الجمعية العامة كل عام ، وتوصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وتحدد تلك القرارات السبل والوسائل المؤدية الى اعمال تلك الحقوق .

وكما سجل القرار ٤٩/٢٩ - دال ، وكذلك التقارير الصادرة عن الندوات الاقليمية والدولية التي نظمتها اللجنة هذا العام فان الموقف السلبي للولايات المتحدة واسرائيل تجاه فكرة عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط ، تلك الفكرة التي تحظى بتأييد الاغلبية الساحقة من الدول ، مايزال هو القصة الرئيسية التي تعترض عقد ذلك المؤتمر .

أما عن اجتماع مجلس الامن في ٣ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام وهو الاجتماع الذي كرس لبحث العمل الارهابي الاخير الذي يعد عملا من أعمال ارهاب الدولة الا وهو الفارة الجوية الوحشية التي شنتها اسرائيل على تونس فقد قلت فيه :

"... في السبعينات والثمانينات استخدمت الولايات المتحدة الامريكية حقها في النقض ١٧ مرة لصالح اسرائيل ، بغية حمايتها من آثار أعمالها التوسعية التي تقوم بها ضد الدول العربية . وعشر من هذه المرات استخدم فيها حق النقض تحت اشراف الحكومة الحالية للولايات المتحدة . وكانت آخر هذه الحالات في ١٣ ايلول/سبتمبر من هذه السنة عندما عوّق مشروع قرار قدمته بلدان عدم الانحياز ، وكان هذا المشروع يدين آخر الاجراءات القمعية التي قامت بها السلطات الاسرائيلية ضد السكان العرب في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

...

"وليس هناك شك في ان هذه المساعدة والتأييد غير المشروطين سيدفعان اسرائيل وملطاتها العسكرية للقيام بمغامرات جديدة ضد البلدان والشعوب العربية . وان آخر الاعمال العدوانية التي قامت بها اسرائيل ، ضد تونس قد أظهر مرة أخرى لشعوب المنطقة ما يمكن أن تنتظره من أعمال من التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل وسوف تؤدي تلك الاعمال العدوانية لا محالة الى مزيد من التوتر في الشرق الاوسط والى دائرة جديدة للعنف" . (S/PV.2613 ص ١٦ و ١٧)

ومن الواضح الجلي انه لا يجوز السعي لحل مشكلة الشرق الاوسط المعقدة بما في ذلك مشكلة فلسطين عن طريق الصفقات الجديدة المنفردة وانما على اساس اخذ المصالح والتطلعات المشروعة لجميع الاطراف المعنية في الحسبان . وقد درس هذا الجانب في الامم المتحدة واعتمد في كثير من القرارات والتوصيات ، كما اقترح في خطة (فاس) الشهيرة للسلام . وقد أيد الاتحاد السوفياتي دائما ذلك الجانب كما ايده البلدان الاشتراكية مرة اخرى . وعلى سبيل المثال فان الاقتراح السوفياتي لتسوية مشكلة الشرق الاوسط في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٤ يأخذ في الحسبان المصالح المشروعة لجميع بلدان وشعوب المنطقة . وقد حظي ذلك الاقتراح بتأييد واسع النطاق في العالم العربي كما اثنست عليه الامم المتحدة .

وتعلن تلك المقترحات أن التسوية الشاملة العادلة في الشرق الاوسط ، لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق الجهود الجماعية لكل الاطراف المعنية على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وعلى أساس الضمان الحقيقي لممارسة شعب فلسطين العربي لحقوقه غير القابلة للتصرف . وأن الحل النهائي للمشكلة الفلسطينية عن طريق إقامة الدولة المستقلة للفلسطينيين له مغزى أساسي في النضال من أجل تحقيق هذه التسوية ولن يتأتى هذا إلا في إطار مؤتمر دولي تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . والمطلوب هو توحيد القوى لتحقيق تلك الفكرة ، ولاغتنام جميع الفرص للتغلب على الموقف المعرقل الذي تتخذه الولايات المتحدة واسرائيل في معارضة التسوية الخاصة بالشرق الاوسط وعقد ذلك المؤتمر .

لقد أعيد تأكيد ذلك الموقف البناء في بيان منظمة حلف وارسو في اللجنة الاستشارية السياسية ، الصادر في اجتماع صوفيا في يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر . كما أعيد تأكيد مياسة الاتحاد السوفياتي التي تعترف بحق كل شعب غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال ، والاختيار المستقل لمستقبله وتأييد الشعوب التي تناضل من أجل استقلالها ، في الخطاب الاخير الذي أدلى الرفيق ميخائيل سرغيفتش غورباتشوف ، الامين العام للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، في الدورة التي عقدت مؤخرا لمجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إذ أعلن تضامننا الذي لا يتزعزع مع النضال العادل للشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب الاخرى ، من أجل حقوقها غير القابلة للتصرف والقضاء على آثار العدوان الاسرائيلي . ونحن نطالب بتوثيق التعاون بين القوى الوطنية المناهضة للامبريالية في البلدان العربية ، بما فيها حركة المقاومة الفلسطينية - إذ نرى في ذلك ضمانا للنجاح في النضال ضد الامبريالية والصهيونية .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بوصفها عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، قد قامت بدور نشط عمل جهاز الامم المتحدة الهام هذا ، وهي تؤيد بصورة شاملة الكفاح العادل للشعب الفلسطيني من

أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة الخاصة به . ولقد أيدنا دوما انعقاد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط .

لقد أعاد وزير خارجية جمهوريتنا السيد كرافتس ، تأكيد ذلك الموقف ، عندما زار وفد من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مدينة كييف في آب/أغسطس . كما أكد في بيانه خلال المناقشة العامة في هذه الدورة . "ان مصالح السلم والامن الدولي تتطلب التوصل الى تسوية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الاوسط دون إبطاء . " (A/40/PV.22 ، ص ٢٢)

ونحن بالتالي ، نؤيد ايجاد حل فوري للقضية الفلسطينية .

ينبغي أن يكفل لشعوب المنطقة السلم العادل الدائم إذ يجب ألا يتمتع المعتدي بشمار العدوان . ويتعين عليه سحب قواته من جميع الاراضي العربية المحتلة ، كما يجب أن تتاح الفرصة للفلسطينيين لممارسة حقهم في تقرير المصير ، وفي اقامة دولتهم المستقلة الخاصة بهم . ويتحمل أولئك الذين يعارضون ذلك أو يحاولون عرقلته المسؤولية الكاملة لكل التبعات الناجمة عن الفشل في تسوية صراع الشرق الاوسط .

السيد الكواري (قطر) : انه لمن دواعي خيبة الامل - في هذه الذكرى

الاربعين لإنشاء الامم المتحدة - أن المنظمة العالمية التي نجحت في حل كثير من المشكلات الرئيسية وعلى رأسها مشكلة تصفية الاستعمار - في مدى سنوات معدودة بعد إنشائها- لا تزال حتى الآن غير قادرة على تسوية القضية الفلسطينية ، بالرغم من أنها ظلت مطروحة على الامم المتحدة منذ إنشائها عاما بعد عام دون أن يظهر في الأفق طريق أمل مبرر في أنها أصبحت وشيكة الحل على وجه يحقق العدل ويحفظ السلم والامن الدوليين اللذين يهددهما بقاء هذه المشكلة متفاقمة وعرضة في كل حين للانفجار .

ان قضية فلسطين تعتبر مسؤولية من مسؤوليات الامم المتحدة ذات الاولوية ، ولذلك فان استمرار منظمنا في نظر القضية رغم بقاء قرارات مختلف أجهزتها دون تنفيذ حتى الآن هو أمر يبرره ما تتحمله المنظمة من مسؤولية خاصة في شأن قضية

فلسطين ، بوصفها قضية سياسية وقانونية واخلاقية في الوقت نفسه . ولا عجب فقد نبشت جذور المشكلة على يد عصبة الأمم المتحدة التي تعتبر منظمتنا وريثة لها في مجال التنظيم الدولي ، ثم كان للأمم المتحدة الدور الاول في إعطاء المشكلة صورتها المحددة بقرار التقسيم الذي أنشأ الدولة الصهيونية والذي كان في نظر الصهاينة بمثابة النور الأخضر لاستعمال القوة في ملب أكبر قدر ممكن من أرض فلسطين بل وفي العدوان على جارات فلسطين العربيات وبلاد عربية أخرى تبعد عنها آلاف الاميال ولا تزال القوة الفاشية للأسف هي التي تحكم الاوضاع في ذلك الجزء من وطننا العربي ومستمر هذا الوضع المهدد للأمن والسلم الدوليين قائما مادامت قضية فلسطين قائمة بلا حل ومادام المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة عاجزا عن ردع المعتدي وإعادة الحق الى نصابه والوصول بالقضية الى الحل العادل الشامل .

ان حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي الحرية والاستقلال هو قيمة عليا من قيم المجتمع الدولي كرسها ميثاق الأمم المتحدة بكل قوة ووضوح . كما أن قرارات الأمم المتحدة قد أكدت وأخصها القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) المتضمن اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

وقد أكد هذا الإعلان ، ضمن ما نص عليه ، أن أي عمل يقوم به الشعب المحروم من حق تقرير المصير في مقاومة الحرمان بالقوة هو عمل مشروع ، وأن من حق مثل ذلك الشعب أن يحمل على كل عون من الخارج في كفاحه المشروع وان ذلك كله مطابق لأغراض ومبادئ الميثاق . وكما قال رئيس وزراء غربي منصف منذ أسابيع واقتبس

"ان انكار مشروعية لجوء حركة تبغي تحرير وطنها من الاحتلال الاجنبي

الى استعمال القوة ، انما هو تجاهل للقوانين التي تحكم مسيرة التاريخ" .

لذلك فان واجب المجتمع الدولي ليس فقط الاعتراف بالمقاومة الفلسطينية الباسلة بل مد يد العون والمساعدة لهذا الشعب الذي يناضل في سبيل حريته وتقرير مصيره والمحافظة على كيانه ومقدساته .

وبلادي تؤيد أعمال المقاومة في الارض المحتلة التي تعبر عن تصميم الشعب الفلسطيني على مواجهة المحتلين . ولتحقيق أهدافه المشروعة في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة .

ان اسرائيل تحاول بكل الوسائل مواجهة هذه المقاومة الباسلة بشتى وسائل العنف والقمع المتمثل في طرد المواطنين وإغلاق المدارس والجامعات ونسف المنازل وهدم المخيمات وفتح السجون والمعتقلات .. ولكن التاريخ يعلمنا ان هذه الاجراءات لا تطفئ شعلة الحرية بل تزيدها ضياء .

ان أي حل عادل للقضية الفلسطينية لابد أن يضع في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني المتمثلة في تقرير مصيره وإقامة دولته على ترابه الوطني .. ولابد أن يضع في الاعتبار بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب . وبالتالي لابد من مشاركتها في كل الجهود المبذولة والرامية الى ايجاد حل لهذه القضية .

ان بلادي لترى أن عقد مؤتمر دولي في إطار الامم المتحدة تحضره كافة الاطراف بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الدائمون في مجلس الامن لمن الوسائل التي يمكن أن تقود الى تسوية سلمية شاملة وعادلة . وهذا ما أكدته الجمعية العامة في قرارها ٤٩/٣٩ - دال .

لقد تحدث الكثيرون ومن على هذه المنصة عن ضرورة العمل على تعزيز مكانة ومصادقية الامم المتحدة . وفي تقديرنا أن هذه المصادقية وهذه المكانة لن تتحقق الا بالارادة السياسية المتمثلة في تطبيق الامم المتحدة لقراراتها ، وأن أولئك الذين يعرقلون تنفيذ هذه القرارات يتحملون مسؤولية الإساءة الى الامم المتحدة ومصادقيتها . ان اسرائيل ما كان لها وما كان بمقدورها أن تتنكر لارادة المجتمع الدولي ،

لولا المساندة العسكرية والمالية والسياسية من دول أعضاء في الأمم المتحدة ، وبصورة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

ورغبة من العرب في السلام وحرصاً منهم على أن يثبتوا للعالم حسن نواياهم فقد طرحوا في مؤتمر فاس عام ١٩٨٢ مشروع سلام متكامل أقره العرب جميعاً بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية ، وحظي هذا المشروع بقبول وترحيب على الصعيد الدولي ، ولكن دون جدوى فالكيان الصهيوني قائم على العدوان ورافض للسلام .

إن قرارات الأمم المتحدة المتتالية ، إنما تمثل تحدياً ورفضاً من قبل المجتمع الدولي لسياسة العدوان والقوة والاحتلال التي تمارسها السلطات العنصرية ، فدعونا نتطلع إلى اليوم الذي تطبق فيه هذه القرارات بقوة الحق وقوة النضال القائم على الشرعية الدولية .

السيد نفو (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود قبل كل شيء

أن أشيد إشادة واجبة برئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على العمل الهام الذي يواصلون القيام به من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة لقضية فلسطين . وتستحق جهودهم التي ترمي إلى التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة لتلك المشكلة المعقدة كل دعم من قبل المجتمع الدولي .

وتمثل الحالة المتفجرة في الشرق الأوسط تهديداً خطيراً على السلم والأمن الدوليين . ومن ثم ، فإننا نشعر بالقلق بالغ إزاء عدم توافر امكانيات التوصل إلى تسوية مبكرة في الوقت الحالي . ويرجع الافتقار إلى التوصل إلى تسوية مبكرة إلى تعنت إسرائيل وعنادها المطلق في التمسك بسياساتها البغيضة لإنشاء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة . وفي الواقع يؤدي رفض إسرائيل المتعنت أن تعترف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني إلى استمرار كون احتمال التوصل إلى سلام حقيقي وعادل ودائم في الشرق الأوسط بعيد المنال .

ولانزال نشعر بالقلق لأن الصراعات في الشرق الأوسط ستستمر في التصاعد متخذة شكل الحروب مادام الشعب الفلسطيني دون وطن ومادام الفلسطينيون شعباً معذباً . وإذا

كانت اسرائيل تسعى الى سلام حقيقي واذا كانت جادة في سلام حقيقي ينبغي لها أن تسمح للفلسطينيين بالعودة الى ديارهم حتى يمكنهم ممارسة حقهم في تقرير المصير بحرية ، لان هذا الحق ينطبق عليهم مثلما ينطبق على أي شعب آخر . ويجب على اسرائيل وحلفائها أن تعترف بأن استمرار انكار ذلك الحق على الفلسطينيين لا يخدم مصلحتها الذاتية . وكان للمرء أن يتوقع أن اسرائيل التي عانى شعبها طوال تاريخه ستكون أول بلد يقدر تلك الحقيقة .

وينبغي أن يكون مفهوما أنه سيكون من الصعب حل مشكلة الشرق الاوسط في مجموعها دون إقامة أمة فلسطينية مستقلة ذات سيادة . وفي الواقع ، فإن التوصل الى حل لتلك المشكلة المقعدة سيكون مستحيلا تقريبا اذا تم تجاهل الشعب الفلسطيني في أي نوع من المفاوضات . ان من السخف الزعم بأن أية مفاوضات ذات جدوى حول قضية فلسطين يمكن عقدها دون المشاركة الكاملة للممثلين الحقيقيين للشعب الفلسطيني . وفي هذا الصدد يجب على اسرائيل أن تبدي جديتها بأن توافق دون شروط مسبقة على الجلوس مع منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والاصل للفلسطينيين ، وبروح تتصف بالتصميم على تحقيق هدف مشترك واحد ، هو السلام الدائم في الشرق الاوسط ، وأن تتوخى المرونة في تلك المفاوضات .

لقد عانى الشعب الفلسطيني لفترة طويلة في ظل الاحتلال الاسرائيلي . وخلال العقود الثلاثة الماضية طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من وطنهم وهم يعيشون الآن في عوز كلاجئين . لقد تبدي قلق المجتمع الدولي في الجهود العديدة التي بذلت سعيا الى حل سلمي لتلك المشكلة . وتوصل مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في فاس

بالمغرب عام ١٩٨٣ الى وضع برنامج عمل لتسوية القضية الفلسطينية سلميا . ونعتقد أن العناصر الهامة الواردة في الإعلان النهائي لتلك القمة وثيقة الملة بالموضوع الآن بقدر ما كانت عليه في ذلك الحين . وفي الواقع ، اعتمدت الأمم المتحدة عددا من القرارات حول الشرق الأوسط ترمي جميعها الى التوصل الى حل سلمي . ومن ثم ، ينبغي على إسرائيل أن تكف عن استخدام الذرائع لتجنب المفاوضات الحقيقية . وفي هذا الصدد ، يجب على إسرائيل أن تتخذ خطوة جريئة وذلك بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة . إننا لا يمكن أن نقبل مبدء الاستيلاء على أرض أو أراض عن طريق استخدام القوة .

ينبغي لنا جميعا أن نسلم بأن قضية فلسطين هي لب صراع الشرق الاوسط . وينبغي لنا في الوقت نفسه أن نسلم بأن السلم الشامل في الشرق الاوسط لا يمكن تحقيقه عن طريق العدوان العسكري وأن النضال من أجل الحرية والاستقلال الوطني لا يمكن لمعتد أن يقمعه بالقوة العسكرية . ولذا ينبغي لإسرائيل أن تسهم في تهيئة الظروف الملائمة لبلوغ هدف التعايش السلمي بينها وبين جيرانها العرب ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا . ان مشاكل المنطقة تحتاج الى تسوية سلمية . وينبغي أن تسهم إسرائيل والمجتمع الدولي بأسره اسهاما ايجابيا في سبيل تحقيق هذه الغاية .

ولنتذكر جميعا ونحن ندعو الى الحل السلمي ، أنه كلما استغرق اقراره وقتا أطول ازدادت صعوبة تحقيق ما نتطلع اليه جميعا . وفي الوقت نفسه ، ينبغي أن ندرك جميعا أنه مهما طال الزمن فإن النصر سيكون في جانب الشعب الفلسطيني لان كفاحه كفاح مشروع .

السيد ماردوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : ان حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير بمنأى عن التدخل الخارجي قد نمر عليه بوضوح في كثير من قرارات الجمعية العامة ، بما في ذلك القرارات التي اتخذت في الدورة التاسعة والثلاثين . وتشكل هذه القرارات بالاضافة الى القرارات ذات الصلة لمجلس الامن أساسا قانونيا معترفا به بمفهوم عامة للحل العادل للمشكلة الفلسطينية في اطار تسوية شاملة لمسألة الشرق الاوسط ، مع مراعاة المصالح المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وجميع دول الشرق الاوسط سواء بسواء .

غير أن السياسة العدوانية التوسعية لإسرائيل وانشطتها التي تنفذها في الشرق الاوسط قد منعت حتى الآن الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في اقامة دولته . وقد حاول الصهاينة وسادتهم بكل الوسائل المتاحة لهم الحيلولة دون التوصل الى حل ايجابي للقضية الفلسطينية وحولوا المنطقة الى مركز مستمر للحرب والصراعات متحدين صراحة المجتمع الدولي بأسره . خمسة أعمال عدوانية واسعة

النطاق ، تشن في الفترات الفاصلة بينها غارات عديدة للكوماندوز على الاراضي العربية كالغارات الجوية على لبنان ومركز البحوث العراقي بالقرب من بغداد ومقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، والتي سببت جميعها صنوفا من المعاناة والموت والدمار يعجز عنها الوصف ، هذا هو ما يسمى الاسهام الاساسي لحكام اسرائيل في مجموع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاعادة الحالة في المنطقة الى وضعها الطبيعي .

وتحدث أمور مماثلة في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل . حيث تضطلع القوات الاسرائيلية بانتظام وعمدا بأعمال الارهاب والعنف والنزع الشامل للملكية ومصادرة الاراضي التي يملكها الفلسطينيون . وتفرض مواقعها ومستوطناتها العسكرية في تلك المناطق ، خالقة بذلك الاساس المادي الذي يمكنها من دعم احتلالها .

وتوضح بجلاء الفقرة ١٩ من تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (الوثيقة A/40/35) المقدم الى الدورة الحالية للجمعية العامة ، بأن اسرائيل قد امتولت حتى ١٩٨٤ على أكثر من ٥١ في المائة من كل أراضي الضفة الغربية وأنشأت فيها زهاء ١٨٠ مستوطنة .

وقد اقترن انشاء المستوطنات الجديدة والامتلاء على المزيد من الاراضي العربية الجديدة كما يلاحظ التقرير ، اتخاذ تدابير متطورة للضغط والعنف والترهيب والاشارة . ومن أجل قمع احتجاجات الفلسطينيين تستخدم الكلاب المدربة تدريباً خاصاً والهرافات والغازات المسيلة للدموع والاسلحة النارية والاعتقالات التعسفية المصحوبة بالتعذيب وشتى أشكال المعاملة اللاانسانية .

وتستهدف سياسة اسرائيل وممارستها في الاراضي العربية المحتلة طرد الفلسطينيين نهائياً من الاراضي التي يمتلكونها منذ أمد بعيد بصورة مشروعة وازالة السمات الخاصة لتلك الاراضي وتغيير معالمها الجغرافية والديموغرافية بفرض ضمها كلية وبذلك يتم القضاء نهائياً على القضية الفلسطينية . ان نية اسرائيل واضحة ولا يمكن تغطيتها بأية أقاويل كالتصريحات الديماغوجية بشأن الامن . فمن الواضح أنها

تنتهك المبادئ الأساسية للميثاق وقواعد القانون الدولي وكذلك العديد من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية ، ولها عواقب جسيمة لا على ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم غير القابلة للتصرف فحسب ، بل أيضا على السلم والأمن في المنطقة .

وكما ذكر الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي ، فإن كلمة "لا" أصبحت اختصارا لبرنامج إسرائيل فيما يتعلق بهذه السياسة . "لا" للانسحاب من الضفة الغربية ونهر الأردن وقطاع غزة ومرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧ . "لا" للانسحاب الكامل من لبنان إلى الحدود المعترف بها دوليا . "لا" لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة . "لا" للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية . "لا" لعقد مؤتمر دولي للأمم المتحدة يعنى بالشرق الأوسط . و"نعم" واحدة فقط للتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية . ويلقى هذا المعيار المزوج ، حتى تستخدم صيغة مخففة ، لسياسة إسرائيل المزيد من الضوء على الأحداث في الشرق الأوسط ويفسر سبب تقديم الولايات المتحدة لإسرائيل كل هذه المساعدة العسكرية والاقتصادية الضخمة والمتزايدة باطراد وتوفير حمايتها السياسية في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية . وكما يقول المثل السائر فإن الناس لا يلقون بنقودهم عبثا .

وفي هذا الصدد لاحظت جريدة "تشرين" السورية في عددها الصادر في ٢٣ أيار/مايو من هذا العام :

"إن هدف إدارة الولايات المتحدة واضح : ممارسة ضغط عسكري وسياسي قوي لإجبار البلدان العربية على الموافقة على سلم وفق نموذج كامب ديفيد لجعلها تدور في الفلك السياسي للامبريالية الأمريكية وحلفائها وتتخلى بذلك عن مساندة قضية الفلسطينيين".

وما كانت اسرائيل تجرؤ على التصرف في الشرق الاوسط بالاسلوب الاستفزازي الذي تفعله الآن ، لو انها أدركت أن أعمالها العدوانية ستلقى المقاومة التي تستحقها تماما ، بها في ذلك مقاومة جميع الدول العربية . وفي سياق الكفاح الذي تخوضه الشعوب العربية ضد قوى الامبريالية وعملاتها من الصهاينة في سبيل الدفاع عن مصالحها الوطنية ، لان تستطيع تلك الشعوب أن تحرز أى نجاح بغير توفر التنسيق الواجب والعمل الوثيق المشترك ، وتوحيد الصفوف بين جميع الدول العربية . ان الطريق المؤدى الى السلم في الشرق الاوسط والى التسوية العادلة للقضية الفلسطينية ، ليمى طريق الانهزامية أو عقد الصفقات الانفرادية ، وانما طريق الكفاح ضد سياسة الامبرياليين والصهيونية الاسرائيلية . ان النهوض بالوحدة بين البلدان العربية وتعزيز الحركة الفلسطينية أمران يتسمان بالاهمية الكبرى لذلك الكفاح .

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يدين بقوة سياسة اسرائيل وممارساتها في الشرق الاوسط ، التي تضر تماما بمصالح الشعوب العربية ، كما ندين بقوة أعمال أولئك الذين يمدون اسرائيل بالدعم الشامل ، ويشجعون أعمال السلب والعدوان التي تقوم بها ، ويحولون دون احلال السلم العادل والدائم في المنطقة .

ويؤكد وفد بلدى مرة أخرى على دعمه الذى لا يحيد للكفاح العادل الذى تخوضه الشعوب العربية في سبيل ازالة آثار العدوان الاسرائيلي ، وبغية التوصل الى حل مبكر للقضية الفلسطينية التي تمثل لب أى تسوية في الشرق الاوسط . ونحن نعتقد أنه لن يتمكن التوصل الى هذه التسوية الا على أساس الالتزام الصارم بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضي الشعوب الاخرى عن طريق العدوان . ومن ثم ، يتعين على اسرائيل أن تعيد جميع الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ الى العرب .

ومن الضروري ، من الوجهة العملية ، لكي يكفل حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وحقه في اقامة الدولة الخاصة به على الارض التي يجرى تحريرها من الاحتلال الاسرائيلي ، يتعين وبكل دقة ، تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى يدعو الى تقسيم اقليم فلسطين الواقع تحت الانتداب سابقا ، ليمى

فقط لاقامة دولة يهودية وانما أيضا لاقامة دولة عربية . ويتعين ضمان حق جميع الدول في المنطقة ، على نحو شرعي ، لتأمين بقائها وتنميتها المستقلين مع الاحترام الكامل لاستقلالها . ويتعين وضع حد لحالة الحرب ، وينبغي أن يحل السلم بين الدول العربية واسرائيل .

وختاما ، يتعين وضع الضمانات الدولية من أجل التوصل الى تسوية لمشكلة الشرق الاوسط . ولا يمكن ضمان حل هذه المجموعة من المشاكل الا على أساس بذل الجهود الجماعية عن طريق المؤتمر الدولي المقترح عقده بشأن الشرق الاوسط ، وذلك باشتراك جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، فضلا عن اشتراك العديد من الدول بما فيها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

وليس هناك أدنى شك في أن التوصل الى حل لقضية فلسطين على أساس عادل داخل نطاق تسوية الشرق الاوسط ، سوف يسهم اسهاما ملحوظا في تعزيز السلم في المنطقة ، ويؤدي الى تحسين المناخ الدولي ككل .

السيد اندريفي (هنغارييا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتناول

الجمعية العامة قضية فلسطين كبند مستقل على جدول أعمالها لاكثر من عشر سنوات حتى الآن . ان الاهتمام الذي أولته الأمم المتحدة لهذه القضية له كل ما يبرره . فقد اعترف المجتمع الدولي بقضية فلسطين باعتبارها لب مشكلة الشرق الاوسط ، حيث لا يمكن التوصل الى التسوية العادلة والدائمة لمسألة الشرق الاوسط بدون حل هذه القضية . وقد اعتمد العديد من القرارات في السنوات العشرة الماضية ليس فقط في الجمعية العامة ، وانما أيضا في مجلس الأمن . وعلى الرغم من ذلك ، لم تقترب من أي تسوية ، على ما يبدو ، أكثر مما كنا عليه عندما بدأنا النظر في هذه القضية . وعندما أقول ذلك لا أعني أن اعتماد هذه القرارات كان دون جدوى . ان وضع المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تشكل الأساس لأي تسوية ، أمر ينبغي أن نعتز به وبفائدته . ومن أهم هذه المبادئ ما يلي : اعادة التأكيد على حقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير وحقه في اقامة دولته المستقلة في فلسطين ؛ والاعتراف بأن

الشعب الفلسطيني طرف أساسي في احلال السلم في الشرق الاوسط ينبغي أن يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الوحيد الشرعي ، الحق في المشاركة على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المعنية بالشرق الاوسط ، والمطالبة بانسحاب اسرائيل الكامل غير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس .

وغني عن البيان ، انه بالرغم من القرارات السالفة الذكر ، ما زالت الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني تنكر عليه . ويعيش الفلسطينيون منفيين داخل اراضيهم الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي أو كلاجئين في بلدان عربية أخرى .

ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وهنفاريا عضو فيها ، أشار مع القلق المتزايد الى أن الحالة في الاراضي المحتلة ما زالت تتفاقم . وقد تأكد هذا أيضا بالأدلة التي قدمها الشهود الذين مثلوا أمام اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، فضلا عن تقارير منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) .

وقد واصلت اسرائيل انتهاج سياساتها القمعية وممارساتها الرامية الى اخماد جذوة أي تعبير وطني فلسطيني . ويمكن لأي انسان أن يتكلم باسمه عن عمليات الاحتجاز بدون توجيه اتهام ، وترحيل الافراد ، وازالة المساكن تماما . ان النوايا الاسرائيلية العدوانية لا تعترف بأي حدود ولا تقتصر على الاراضي المحتلة . واسمحوا لي أن أشير هنا الى الهجمة الاسرائيلية البربرية الاخيرة ضد مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، والتي انتهكت كل قواعد القانون الدولي وأدت الى اهدار ارواح الكثير من الابرياء

ولكي استرعي الانتباه مرة أخرى الى الاراضي المحتلة ، أود أن أشير الى أنه حتى أقل التدابير وطأة أو وحشية ، مثل السياسات الاقتصادية المتبعة في الاراضي المحتلة ، ترمي هي الاخرى الى تقليل جذب هذه الاراضي تدريجيا للسكان العرب . وفيما

يتعلق بالأرض والمياه والموارد الطبيعية الأساسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، صادرت سلطات الاحتلال ٤٧٥٠ في المائة من إجمالي المساحة ، وراقبت استخدام الفلسطينيين للمياه وهذا يعني وضع حدود قاسية على استخدام موارد المياه . وفيما يتعلق بالسكان ، انخفضت فرص العمل في الأراضي المحتلة . فنجد أمامنا اقتصادا يعجز حتى عن استيعاب عماله ، الأمر الذي اضطرهم إلى العمل في إسرائيل .

ويعاني التعليم العالي الفلسطيني من ثلاث مشاكل خطيرة نتيجة لممارسات إسرائيل ، وهي ، القيود المفروضة على الإدارة الذاتية للمؤسسات الأكاديمية وعلى حريتها ، والافتقار إلى أي سلطة محلية فعالة تقوم بتخطيط التعليم العالي وتنسيقه ودعمه ، فضلا عن ندرة الموارد .

وبينما نرى السكان الفلسطينيين الأصليين يعيشون في ظل الحرمان والقمع ، من جانب ، نشاهد التأييد والتشجيع على إنشاء المستوطنات اليهودية من جانب آخر . ووفقا للبيانات ، كان لإسرائيل حوالي ١٧٩ مستوطنة في الضفة الغربية في أيار/مايو ١٩٨٤ . منها ٢١ داخل القدس وفيما حولها ، يبلغ إجمالي سكانها حوالي ١٤٦ ٠٠٠ مستوطنا طبقا للتقديرات . وعلاوة على إقامة المستوطنات في الأراضي غير المأهولة ، يجري إنشاء المستوطنات الإسرائيلية داخل المناطق الكثيفة بالسكان في المدن الفلسطينية . ويحق لنا أن نقول أن إقامة هذه المستوطنات تشكل عقبة من أهم العقبات أمام إحلال السلم في الشرق الأوسط ، إذ أن هذه السياسة كثيرا ما تنطوي على النزاع والعنف في صورة إخلاء السكان العرب أو ترحيلهم أو طردهم .

ان التدابير الاسرائيلية الرامية الى تغيير الطابع الجغرافي والسكاني وحتى الوضع القانوني للأراضي المحتلة ينبغي ألا يسمح لها أن تستمر .

وينبغي أن تسوى قضية فلسطين على أساس المبادئ التوجيهية التي اعترف بها السواد الاعظم للمجتمع الدولي وقبلها . والشرط المسبق لهذه التسوية هو انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس . وينبغي الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني أي حقه في تقرير المصير ، بما في ذلك اقامة دولته المستقلة . وأخيرا ينبغي احترام سيادة كل دولة في المنطقة ولامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ، بما في ذلك اسرائيل .

وفي رأينا ، لا يمكن أن تحل هذه المشاكل الا من خلال تسوية شاملة تغطي جميع المسائل المعقدة وتنطوي على مشاركة جميع الأطراف المعنية . وسوف تتحقق هذه التسوية على أفضل وجه في مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط . ولاحظنا خلال هذه الدورة للجمعية العامة أن فكرة عقد هذا المؤتمر قد حظيت بتأييد واسع أكثر من أي وقت مضى . ونلاحظ من جانب آخر أن الطريق المؤدى الى عقد هذا المؤتمر مخوف بالعقبات . ولكن بصراحة لا يوجد أي طريق آخر .

وينبغي أن نعمل معا لتحسين المناخ الدولي لتهيئة الظروف التي تسمح بانعقاد مثل هذا المؤتمر . والى حين انجاز ذلك ، نعرب عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني ونرجو أن يحالفه التوفيق في نضاله العادل .

السيد فلاسيانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان استعراض

انجازات منظمة الامم المتحدة في الذكرى الاربعين لانشائها يوضح أنه أحرز تقدم محدود في تنفيذ المسؤولية التي تقع على عاتق الامم المتحدة ازاء الشعب الفلسطيني وازاء ضمان السلم والامن في منطقة طالت معانتها كمناطق الشرق الاوسط ، وذلك رغم كل الجهود والقرارات التي تم اعتمادها .

فالدورة التذكارية ، وكذلك المناقشات الجارية اليوم تثبت أنه دون تسوية شاملة اللازمة المعقدة في الشرق الاوسط والتي لبها المشكلة الفلسطينية ، ودون تهيئة التدابير الامنية الضرورية التي من شأنها أن تضمن ظروف مواتية للتنمية المستقلة والحرية وللتعاون المتبادل ، فان شعوب المنطقة وخاصة الشعب الفلسطيني ، سوف تتعرض لمعاناة جديدة ، ويتعرض كذلك السلم والامن في المنطقة وفي العالم ككل الى خطر دائم .

وفي هذا الصدد ، فان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الوارد في الوثيقة A/40/35 والذي قدمه رئيس اللجنة السفير ماسامبا ساري ، ممثل السنغال الدائم لدى الامم المتحدة ، موثق بصورة طيبة ويستحق كل انتباهنا . ويوضح التقرير بحق القلق المشروع فيما يتعلق بـ "تزايد تفاقم النزاع في الشرق الاوسط" ، وذلك نتيجة لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي العسكري للاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، فضلا عما يتعلق بـ "استمرار تدهور" الحالة المتصلة بحقوق الشعب الفلسطيني .

وحقيقة الامر كما يوضح التقرير ، أننا نشهد استمرار سياسات وممارسات انشاء مستوطنات اسرائيلية جديدة في الاراضي المحتلة ، واستمرار انكار حق العودة لمئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين ، واتخاذ تدابير وممارسات للقمع والعنف ضد السكان الفلسطينيين ، كل ذلك لم يؤد الا الى زيادة تعقيد الحالة البالغة التوتر في الشرق الاوسط ، وزيادة معوكة التوصل الى حل شامل والى تحقيق السلم في هذا الجزء من العالم .

ونحن نشاطر في القلق الخاص الذي تشعر به الدول الاعضاء الاخرى ، والمجتمع الدولي ككل ، كما تم الاعراب عنه خلال الدورة التذكارية ، وفي المناقشات الحالية ، ازاء التطورات السلبية في الشرق الاوسط وازاء الانشغال بتكثيف وتوسيع الجهود

السياسية والدبلوماسية سعيا للتوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية ، وارساء أسس السلم العادل والدائم ، وتهيئة ظروف التنمية الحرة والسلمية لجميع شعوب المنطقة .

علاوة على ذلك ، تؤكد التطورات الاخيرة في الشرق الاوسط على أهمية البدء في عملية تسوية الحالة المعقدة في تلك المنطقة ، كي تضع حدا لمأساة الشعب الفلسطيني ، ولأعمال العنف التي تؤدي الى معاناة بشرية تجل عن الوصف ، وللخسائر في الارواح ، وللتهديد باندلاع صراع من شأنه أن يعرض السلم والامن الدوليين لخطر بالغ .

ان التطورات التي تحدث عبر التاريخ تثبت أن الحروب وأعمال الاحتلال والقوة لا تؤدي الى تسوية المشاكل المعلقة ولكنها تزيد من تفاقم الحالة . وتؤكد التطورات في الشرق الاوسط على أن السلم والامن الحقيقيين لا يمكن بقاءهما وضمانهما من خلال استعمال القوة أو من خلال انكار الحقوق المشروعة للشعوب الاخرى . وقد تم اثبات أن العنصر الاساسي للنزاع هو المشكلة الفلسطينية ، وأنه دون حل هذه المشكلة لا يمكن ارساء السلم العادل والدائم في الشرق الاوسط . ومن الواضح في الوقت نفسه أن ارادة الشعب الفلسطيني واضاراه على تحديد مصيره لا يمكن أن يهزما ، وأن كفاحه المشروع يحظى بدعم كامل من المجتمع الدولي بأسره .

وتؤيد رومانيا وشعبها تأييدا راسخا القضية العادلة للشعب الفلسطيني وتطلعاته لتقرير المصير وللعيش بحرية في دولته الوطنية المستقلة . وقد تم الاعراب عن هذا الموقف والتمسك به في المؤتمرات والاجتماعات وغيرها من المحافل الدولية .

ان الرئيس نيكولاى تشاوشيسكو يعمل بشكل مستمر لتسوية المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها وللتوصل الى حل سياسي للحالة في الشرق الاوسط ، ولتحقيق السلم العادل والدائم في تلك المنطقة وفقا لرغبات شعوبها في أن تحيا في سلم وأمن وتعاون .

ونحن نرى أن الشعب الفلسطيني شأنه شأن جميع الشعوب الاخرى ، له الحق في

تنظيم حياته وفقا لتطلعاته ، دون أى تدخل خارجي . ونحن نرى أيضا أنه دون حل للمشكلة الفلسطينية على أساس أعمال الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، فإن السلم لا يمكن أن يسود في الشرق الاوسط وأن تسوية الازمة في الشرق الاوسط تتطلب بالضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة في جميع المفاوضات الرامية الى حل القضية الفلسطينية ، وإلى ارساء أسس السلم في الشرق الاوسط . وغني عن القول أن المشاركة المتساوية لجميع الاطراف المعنية في أية مفاوضات تمثل شرطا مسبقا لنجاح المحادثات .

وكما هو معلوم ، يبذل الرئيس نيقولاى تشاوشيسكو أنشطة مستمرة لتهيئة الظروف الملائمة للبدء في عملية المفاوضات وللتوصل الى حل شامل ، ولإرساء أسس السلم العادل والدايم في الشرق الاوسط على أساس انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وعلى أساس حل مشكلة الشعب الفلسطيني من خلال ممارسته لحقه في تقرير المصير ، بما في ذلك انشاء دولة فلسطينية مستقلة ، وضمان وجود جميع دول المنطقة وسلامتها الاقليمية وسيادتها .

وفي سياق الجهود التي بذلت في السنوات الاخيرة لتعزيز عملية المفاوضات من أجل الحل السلمي لجميع جوانب الصراع العربي الاسرائيلي ، وبصفة خاصة مشكلة الشعب الفلسطيني ، نود أن نؤكد على أهمية الجهود التي بذلت لعقد مؤتمر السلام الدولي في الشرق الاوسط وهي الفكرة التي قدمها رئيس الدولة الرومانية في ١٩٧٨ .

ومن المؤكد أن أية مبادرة تستهدف تحقيق تسوية سلمية واقامة سلام عادل ودائم في المنطقة يقوم على أساس المبادئ السابق الاشارة اليها ، يجب أن تحظى بتأييد دولي .

وعلى أساس الحالة الدولية الراهنة ، فإننا نرى أن تنظيم مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة تشترك فيه جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الدائمون في مجلس الامن والدول الاخرى التي يمكن أن تسهم في حل المشكلات واقامة السلم في الشرق الاوسط ، سيوفر أفضل اطار للتفاوض بين الاطراف .

وسيكون لهذا المؤتمر أهمية أساسية في ازالة العقبات الناشئة عن عدم الثقة وعن مشكلات أخرى معروفة جيدا ، وبصفة خاصة منذ أن دعت قرارات الامم المتحدة الى عقد المؤتمر .

ولهذا السبب على وجه التحديد ، تقدر رومانيا حقيقة أن الامم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور هام وان توفر أفضل اطار للتفاوض . ونحن نرى أنه من الأهمية بمكان ، تعزيز دور الامين العام ، في تحقيق هذا الهدف ، وزيادة تدخله النشط في البحث عن حل للمشكلة الفلسطينية واقامة السلم العادل والدائم في الشرق الاوسط . ويود وفد رومانيا أن يعرب عن استعداده المستمر ، وتأييده الخابت للنضال المشروع للشعب الفلسطيني ، وللتسوية السياسية للحالة المعقدة في الشرق الاوسط ، التي ينبغي أن تضمن الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٥